حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد إبريل – يونيو ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

معايير الحكم على اللّحن عند الزُّبيديّ في كتابه لحن العوامّ

(٣١٦هـ - ٣٧٩هـ)

عمر عبد المعطي عبد الوالي السّعوديّ*

عبدالرّحمن عبدالله عبدالرّحيم عيال عوّاد**

*جامعة الطفيلة التقنيّة/ كليّة الآداب/ قسم اللّغة العربيّة وآدابها
e-mail: alsoudi_٦٧@yahoo.com
**وزارة التّربية، والتّعليم/ الأردن

المستخلص

تهدف هذه الدّراسة إلى الوقوف عند المعايير التي اعتمدها الزُّبيديّ في كتابه " لحن العوامّ " في الحكم على الاستعمالات التي وردت على ألسنة مثقفي الأندلس، وعدّها الزُّبيديّ لحناً، وفي سبيل ذلك عمدنا إلى قراءة الكتاب، واستخلاص المعايير التي وردت فيه، إذ وجدنا أنّها وقعت في بعض المستويات اللّغويّة، واستند صاحبها على: القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام بعض أئمّة اللّغة العربيّة، وكلام العرب شعره: ونثره(اللّغات، واللّهجات).

ولعلّ ممّا يعزّز دقة الزُّبيديّ فيما ذهب إليه من أحكام على استعمالات النّاس في زمانه، ثقافته الكبيرة، وما توافر له من المصادر التي عاد إليها في كتابه، حتّى أنّ القارئ في كتابه يشعر أنّه يكتب وعليه رقباء، زيادةً على أنّ مصادره التي عاد إليها لا تقبل منه غير هذه الدّقة، ومنها:

كتاب سيبويه، ولحن العامّة للسّجستاني، وإصلاح المنطق لابن السّكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والأمالي للقالي، ومعاني القرآن للنّحّاس، والفصيح لثعلب، وكتاب النّبات لأبي حنيفة، وغيرها من المصادر التي أفاد منها.

الكلمات المفتاحية:

معايير، لحن العوامّ، الزُّبيديّ، اللّحن، الاستعمال، القوانين الصّوتيّة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

المقدّمة

لا شكّ في أنّ التّأليف في لحن العامّة كان من مقدّمات التّأليف في المعجم العربيّ، وقد كان كتاب لحن العوامّ من هذه الكتب، وقد صحّ العزم منّا على أن يكون لنا دراسة لهذا الكتاب؛ لما فيه من رصد دقيق للّحن الذي وقع فيه عامّة أهل الأندلس.

ولمّا تفكّرنا في موضوع الدّراسة، رأينا أن يكون حول الوقوف على المعايير الّتي استند إليها الزُّبيديّ في الحكم على هذه الاستعمالات الّتي خالطها اللّحن، وقد ظهر لنا – فيما اطّلعنا عليه من دراسات - أنّه ما من أحد قد أفرد لمعيار اللّحن عند الزُّبيديّ دراسة خاصّة، جمع فيها هذه المعايير، فيما يتّصل بدراسات لحن العامّة، وقد رأينا أن نقف عندها خدمة للباحثين، إذ اجتهدنا، ووقفنا عند كلّ معيار، حكم من خلاله الزُّبيديّ على كلّ ما رأى أنّه لحن تغشّى طبقة المثقفين في الأندلس، الذين تزلّ ألسنتهم في اللّحن، وقد اثبت الزُّبيديّ صحّة ما قال بمجموعة من الأدلّة، والبراهين، الّتي سنأتي عليها في مواضعها من هذه الدّراسة.

المبحث الأوّل:

أوّلًا: ظهور اللّحن في العربيّة:

لا خلاف في أنّ العرب قد نطقت لغتها على السّجيّة، والسّليقة، ويمكن القول: إنّ هذه السّليقة قد أخذت منها زمناً وصل إلى صدر الإسلام، ولمّا اتّسعت حدود الدّولة الإسلاميّة، واختلطت أمّة العرب بغيرها من الأمم؛ بسبب الفتوحات، والتّجارة، والجوار، والمصاهرة، وغيرها من أسباب الاختلاط، بدأ العرب يقولون كلمات ليست عربيّة، وهو أمر طبيعيّ، لأنّ مسألة التّأثر بالآخر، والتّاثير فيه مقبولة إلى حدود معيّنة، لكن طغيان الدّخيل على الأصيل هو الأمر الذي يرفضه العقلاء، حتّى أنّ المسألة ترجع إلى أمر نسبيّ، ربّما يقرّه، أو لا يقرّه أهل هذه الصّناعة، وخبراؤها.

ضمن هذا الحدّ، نشأ اللّحن في ألسنة العرب، ثمّ فشا بعد ذلك، وكثر بقدر اختلاط النّاس، وكثرتهم، ونشوء الذّريّة على ما فسد من لفظهم، فاقتفى أبو الأسود الدّؤليّ، فيما ألفه، جملة ممّن أخذ عنه" (الزُّبيديّ: لحن العوامّ: ٥٩، ٦٠)، وكُتُبُ النّحاة، وكُتب التّراجم تعجّ بالقصص الّتي حدثت، وتنبّه من خلالها العلماء إلى ولادة ظاهرة اللّحن في اللّسان العربيّ، حتّى أُلفت فيها الكتب الكثيرة، وسنشير إلى المشهور منها أثناء هذه الدّراسة.

ولعلّ هذه القصص، والحكايات، هي الّتي دفعت أبا الأسود الدّؤليّ، ومن اقتفى أثره من العلماء إلى النّهوض للوقوف على اللّحن، والاجتهاد في وجه تفشّيه، وازدياده على ألسنة العرب، على أنّ القارئ في تراث العرب، يجد أنّ اصطلاح اللّحن، قد عُرف منذ ظهوره بهذا المفهوم، ولم يُعرف بغيره، ولعلّ ممّا يُعزّز هذا، ويقويّه ما ذكره السّيوطيّ، أنّ الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - قال:" أنا من قريش، ونشأت في بني ساعدة، فأنّى لي اللّحن "(الأفغانيّ، سعيد: من تاريخ النّحو، دار الفكر للطّباعة، والنّشر، والتّوزيع، بيروت/ لبنان، ١٩٧٨م، ٩).

ثانيًا: مفهوم اللّحن في اللّغة، والاصطلاح:

أوّلًا: اللّحن في اللّغة: اللّحن واحد من أبنية مصادر الفعل لَحَنَ، قال ابن منظور:" ...، ورجلٌ لاحِنٌ، ولحَّان، ولحَّانة، ولحَنَة: يخطئ، والتّلحين: التّخطئة، وألحن في كلامه: أي أخطأ، قال ابن الأثير:" اللّحن: الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لَحَنَ فلان في كلامه، إذا مال

عن صحيح المنطق، وقيل: اللّحن: ضد الإعراب، قال تعالى:" ولتعرفنّهم في لحن القول، والله يعلم أعمالكم" (سورة محمّد/ الآية: ٣٠)، أي فحواه، ومعناه. وقال القتّال الكلابي:

ولقد لحَنْتُ لكم لكيما تفهَمُوا ولحَنْتُ لحنًا ليس بالمُرْتاب

وكأنّ اللّحن في العربيّة راجع إلى هذا؛ لأنّه من العدول عن الصّواب، قال عمر بن عبدالعزيز: عجبت لمن لاحن النّاس، ولاحنوه، كيف لا يعرف جوامع الكَلِم، وقيل: اللّحن: الخطأ في الكلام، ورجل لاحنٌ لا غير، إذا صرف كلامه عن جهته، وفلانة تلحن، أي: أنّها تخطيء في الإعراب، وقد كانت العرب تستملح اللّحن من الجواري، إذا كان خفيفاً، قال ابن برّي: للّحن ستّة معانٍ: الخطأ في الإعراب، واللّغة، والغناء، والفطنة، والتّعريض. والمعنى، واللّحن في العربيّة: العدول عن الصّواب" (لسان العرب: ١٢/ ٢٥٥- ٢٥٧" لحن").

ثانيًا: اللّحن في الاصطلاح:

ويظهر أنّ النّحاة قد استعملوا اصطلاح اللّحن في وقت مبكّر، فقد ذكر الزُّبيديّ في كتابه طبقات النّحويين، واللّغويين أنّ أبا الأسود الدّؤليّ هو أوّل من أسّس العربيّة، وفهم سبلها، ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سراة النّاس، ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النّصب، والرّفع، والجرّ، والجزم" (طبقات النّحويين، واللّغويين: ١٣). واصطلاح اللّحن من النّاحية التّأصيليّة ليس من السّهولة بمكان أن تشير إلى أوّل من استعمله، ولكن يمكن القول: إنّ النّحاة قد عرفوه في وقت مبكّر، وهو من المصطلحات الشّائعة في كتبهم، حتّى أنّه - وإن تعدّدت معانيه في اللّغة – لمّا يذكر لا يأتي في ذهن المتلقي غير الخطأ في النّحو، ولعلّ ممّا يعزّز القول بأنّ معرفة العرب بالنّحو قديمة، هو ما أورده ابن فارس في كتابه الصّاحبي في فقه اللّغة إذ يقول:" إنّ العربيّة، والعَروض كانا معروفين قديماً، ثمّ أتت عليها الأيّام، وقلّا في أيدي النّاس، حتى جاء أبو الأسود الدّؤليّ، فجدّد العربيّة، وجاء الخليل، فأحيا العروض"(الصّاحبي في فقه اللّغة: ١٠)، ويفهم من عرض ابن فارس أنّ من عرف النّحو، عرف اللّحن.

المبحث الثاني:

أوّلًا: حياة الزُّبيديّ، ومؤلّفاته:

لم يختلف أهل التّراجم في اسم الزُّبيديّ، فقد ذكره معظمهم، وقالوا:" هو أبو بكر محمّد بن الحسن بن عبد الله[١]، بن مَذْحِج، بن بشر الزُّبيديّ[٢]، ولد بإشبيلية عام ٣١٦هـ، وتوفّي فيها سنة ٣٧٩هـ على الرّاجح من الأقوال[٣]، وأصله من حمص[٤]، غير أنّ أهله رحلوا إلى الأندلس، ولم يشر أحد إلى زمن رحيلهم، وقد تعلّم العربيّة على يد عدد من الشّيوخ، منهم: أبو عبد الله القالي، وقد عرف فضله، ولزمه زمناً طويلاً، وأبو عبدالله الرّباحيّ، وكان مؤدّباً للعربيّة، وأخذ الفقه، والحديث على قاسم بن أصبغ، وكان عالماً بالنّحو، والغريب، والأخبار، وسعيد بن فحلون، وكان أهل العلم يرحلون إليه؛ ليسمعوا عنه، وأحمد بن سعيد بن حزم[٥]، وكان معتنياً بالآثار، والسّنن، وجمع الحديث، ولقد ذاع صيت الزُّبيديّ، واشتهر، حتّى اختاره الخليفة المستنصر بالله الحكم بن عبدالرّحمن، ليؤدّب ولده، المؤيّد بالله، إذ علّمه الحساب، والعربيّة، وكان يعجبه ذكاؤه، ورجاحة عقله، وحضور يقظته، ولُطف حسّه، ورزانة حلمه"[٦]، ولقد حظي الزُّبيديّ بمكانة علميّة كبيرة، وأثنى عليه غير واحد ممّن عرف فضله، ومكانته، وقيل إنّه:" كان أحفظ أهل زمانه للإعراب، والفقه، واللّغة، والمعاني، والنّوادر"، وقيل:" إنّه كان شاعراً "[٧]،:" وكان واحد عصره في علم

النّحو"[٨]، وقد شهد له بالإمامة في النّحو[٩]، وقيل في علمه ما لم يقل في علم غيره، قيل فيه:" كعبة الآداب"[١٠].

ترك الزُّبيديّ عدداً من المؤلّفات الّتي تدلّ على غزارة علمه، وسعة اطّلاعه، وحرصه على العلم، وقد عُرِف بأنّه صاحب شخصيّة فذّة، وصلبة، وبخاصّة وقوفه من آراء اللّغويّين الّتي لا يرضاها، ولعلّ حكمه على سيبويه بالاضطراب في اعتبار "مَنْخَر" بالكسر أصلاً، او مصروفاً عن "مَنْخِر" شاهدٌ على ذلك، إذ قال: "وليس في كلام العرب "مَفْعِل" أصلاً إلّا مَنْخِر، وقد اضطرب سيبويه فيه، فقال مرّةً:" أنّه "مِفْعِل" أصلاً، ومرّةً قال: إنّه بمنزلة "مِئْتِن" مصروف إلى الكسر عن مِنْخِر (لحن العوامّ: ١٩١)، ثمّ إنّ غير سيبويه لم يسلم من نقد الزُّبيديّ، فقد غلّط أستاذه أبا علي القالي، إذ قال:" وقرأت على أبي علي في كتاب الأدب جماعة الحدأ حِدانٌ، فردّ عليّ أبو علي حِدّانٌ، بتشديد الدّال، فراجعته، فقلت له: إنّ التّشديد لا أصل له في القياس، فقال: هو من الجمع الشّاذّ، ولا أحسب الّذي ذكر إلّا غلطاً" (لحن العوامّ: ٢٠٧)، وقد ترك عددًا من الكتب، منها:

الواضح في علم العربيّة، ومختصر كتاب العين، وأبنية سيبويه، وطبقات النّحويين واللّغويّين، وهَتْكُ سُتُور المُلحِدين، وهو نفسه كتاب (الرّدّ على ابن مسرّة، وأهل مقالته)، وأبنية الأسماء والأفعال، واستدراك الغلط الواقع في كتاب العين، ولعلّه أراد بهذا الكتاب أنّ يدافع عن الخليل؛ ليثبت من وجود هذه الأخطاء أنّ العين ليس للخليل، وإنّما هو رسم حدوده، وأكمله غيره، وكتاب لحن العوامّ، موضوع الدّراسة[١٠].

ثانيًا: التّأليف في لحن العامّة:

عرفت المكتبة العربيّة عدداً من الكتب الّتي جاءت بهذا العنوان، أو قريبًا منه، وإن اختلفت العناوين، إلّا أنّ الهدف من التّأليف واحد لا غير، وهو رصد تلك الأخطاء الّتي وقعت فيها العامّة، أو المثقفون، والإشارة إلى الصّواب، والتّنبيه عليه؛ لكيلا تقع فيه هذه الفئة من النّاس؛ لأنّ الوقوع فيه يشكّل خطورة على اللّغة العربيّة، إذ لو صار الأمر كذلك لشاع الخطأ، وغُمِرَ الصّواب، على أنّ التّأليف في هذا اللون - لو كتب له أن يأخذ اهتماما أكبر، وأدقّ- لربّما ساهم في الإمسَاك بخيط التّطوّر التّاريخي لدلالة الألفاظ العربيّة، الّذي هو - اليوم - من أكبر المشكلات الّتي يتحدّث عنها المعجميّون العرب، أو المهتمّون بحركة التّأليف في المعجم العربيّ من غير العرب.

لقد كان التّأليف في لحن العامّة ظاهرة عند العرب، جاءت على شكل رسائل صغيرة ألّفت على مرّ العصور، وفي مختلف الأصقاع الّتي تتكلّم اللّغة العربيّة، ومن هذه الكتب:

(ما تلحن فيه العامّة للكسائي، وشفاء الغليل ،.. للخفاجي، ودرّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت، والمدخل إلى تقويم اللّسان للّخميّ، وخير الكلام في التّقصّي عن أغلاط العوامّ لعلي بن بالي، وتثقيف اللّسان، وتلقيح الجنان لابن مكّي الصّقلّي، ولفّ القِماط على تصحيح بعض ما استعمله العامّة من المعرّب، والدّخيل، والمولّد، والأغلاط للفَيُّومَجيّ(١٢٩٦هـ).

ثالثًا: كتاب لحن العوامّ:

ليس من شكّ في نسبة هذا الكتاب للزُّبيدي، وهو أثر نفيس من آثاره، تحدّث فيه عن لحن العوامّ في استعمال بعض الكلمات في زمانه في الأندلس، وكان حريصاً على مقاومة اللّحن في العربيّة، ينبّه صاحبه إليه، ويردّه فيه إلى وجه الصّواب حتى لو كان من وجهاء القوم، ولعلّ المقصودَ بالعوامّ ليس عامّة النّاس، وإنّما المقصود بهم المثقفون الّذين تسرّبت

لغة التّخاطب والحياة اليوميّة إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم، وأحاديثهم، وقد رفد الزُّبيديّ رأيه بالحكم على استعمالاتهم بالخطأ بالقرآن الكريم، والأحاديث النّبويّة الشّريفة، وكلام العرب: شعره، ونثره، زيادةً على ما ورد عن أئمة اللّغة، وفصحاء العرب، ثمّ إنّ " كتبه تدلّ على وفور علمه"(١٢)

لم تستمرّ الغفلة عن كتاب لحن العوامّ طويلاً، وقد جاء الكتاب في جزء واحد، وقع في(٤١٦) صفحة من القَطْع المتوسّط، وحققه، وقدّمه للمكتبة العربيّة رمضان عبدالتوّاب رحمه الله، ونشره عام ١٩٦٤م، ثمّ نشرته مكتبة الخانجي في طبعته الثانية في القاهرة، عام ٢٠٠٠م، وقد بلغ كتاب الزُّبيديّ مكانة عليّة، حتّى ذكره من غير العرب، مثل: رزيتيانو (Umberto Rizzitano، إذ ذكره في ثَبْت الكتب التي صنعها لتراث لحن العامّة عام ١٩٥٦م، ثمّ إنّ (Krotkoff George)، الذي درس مخطوطة الزُّبيديّ، والكتاب كان، وما زال منهلًا عذبًا لكثير من دارسي اللّغة، من مثل: ابن منظور في اللّسان، والبغداديّ في الخزانة، والسّيوطي في المزهر،...

أوّلًا: تقسيم الكتاب:

قُسِّم الكتاب ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما أفسدته العامّة، وممّا وضعته العامّة في غير موضعه، وهو في تطوّر الأصوات، والصّيغ.

الثاني: ما وضعته العامّة في غير موضعه، وهو في تطوّرات الأصوات، والدّلالة.

الثالث: ما يوقعونه على الشيء، وقد يشركه فيه غيره، وهو في تطوّرات الدّلالة.

وقد رتّب كتابه على حروف المعجم، بادئاً من أوائل الكلمات المُصْلحة، لا المَلحُونة؛ ليكونَ مُسَهِّلاً لطلب ما يطلب فيه.

ويتراءى لنا أنّ مردّ هذا إلى احترامه لدينه، وضرورة الالتزام باللّصّ القرآني في تلك الصّفات الإلهيّة التي خصّ الله بها نفسه.

ويذكر أنّ الزُّبيديّ لم ينقل ما أخطأ فيه العوامّ من غيره من كتب اللّغويّين الذين سبقوه، أو عاصرهم، وإنّما كان يرصد هذه الأخطاء، ويعالجها، ويقول: إنّ غير الأندلسيّين من العرب قد وقع فيها. ويذكر الزُّبيديّ كذلك، أسباب وقوع أهل زمانه في اللّحن في مقدمة كتابه، إذ يقول:" إنّ العرب في جاهليّتها، وصدر من إسلامها كانت تَبْرَعُ في نطقها بالسّجية، حتى فُتِحَت المدائن، ومُصِّرت الأمصار، فاختلط العربيّ بالنّبطي، والتقى الحجازيّ بالفارسيّ، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللّحن في ألسنة العوامّ"(١٣)، ويفهم من قوله: أنّه لا يُنكر وجود اللّحن، لكنّه يُنكر على النّاس استمرارهم فيه، وقد أراد من تأليف كتابه:" لحن العوامّ " أن يشير إلى الأخطاء التي يقع فيها عوامّ النّاس، ويُنبّه عليها ليتفادوها، ويتنبّهوا إلى ضرورة الوقوف عندها، والتّحرّز من الوقوع فيها، ثمّ إنّ الخليفة قد طلب منه أن يؤلف كتاباً من هذا النّوع، وقد امتثل لطلبه، وفي هذا شهادتان، الأولى: طاعته لوليّ أمره، والثّانية: حرص الخلفاء، وحبّهم، وحفاظهم – آنذاك - على اللّغة العربيّة، والاهتمام بها، والوقوف على كلّ ما من شأنه أن يساهم في الحفاظ عليها.

ثانيًا: مصادر الزُّبيديّ في الكتاب:

جاءت شواهد الزُّبيديّ من القرآن الكريم، والقراءات، والحديث النّبويّ الشّريف، والشّعر العربيّ، والأمثال، والأقوال، وقد بلغت شواهده من القرآن الكريم ٢٦ آية، ثم الحديث النّبويّ الشّريف إذ استشهد بـ ٥٢ حديثاً شريفاً، ثم الشّعر العربيّ، وقد ظهر أنّه مولع به، إذ بلغت شواهده الشّعريّة ٢٢٧ بيتاً لأكثر من ٨٠ شاعراً، وفي هذا دلالة على

اهتمامه بالشّواهد الشّعريّة، أمّا الأمثال، والأقوال، فقد بلغت ٣٥ شاهداً، ولا أحد ينكر أنّ هذه المصادر قد زادت جهده قوّةً، وصلابة، وجعلت من ينظر في معاييره يحكم أنّها غاية في الدّقة، والموضوعيّة، والصّرامة.

ثالثًا: منهج الزُّبيديّ في الكتاب:

من يقرأ في الكتاب، يجد أنّ موادّه ليست مرتّبة في أقسامه الثّلاثة على وفق التّرتيب الهجائي، وكان يذكر الخطأ بقوله: ويقولون، ثمّ يذكر الصّواب، بقوله: (قال محمّد، والصّواب) على أنّ اقتصاره على ذكر الخطأ والصّواب كان في حالات قليلة، إذ إنّه كان يتوسّع في عرض الموادّ، شارحاً، ومستشهداً بشاهد أو أكثر بشكل متفاوت في مدى هذا التّوسّع، وكان يذكر اللّغات المعروفة في الكلمة، ولا ينسى الألفاظ المرادفة لبعض الكلمات الّتي يذكرها، ويستشهد عليها بما جاء في القرآن الكريم، ولعلّ من الأمثلة على ذلك: تناوله كلمة" إبزيم " للحديدة الّتي تكون في طرف حزام السّرج، يسرج بها، وقد تكون في طرف المنطقة، ولها لسانٌ يدخل في الطّرف الآخر من الحزام، والمنطقة، قال محمّد: والصّواب: إبزيم على مثال إفعيل، وفيه لغات أخرى، يقال: إبزام، والجمع: أبازيم،...، ويقال: إبزين، ويجمع على أبازين، قال: أبو داود الأيادي:

من كلّ جرداء قد طارت عقيقتها وكلّ أجرد مسترخي الأبازين

ويقال للإبزيم أيضاً: " زِرَفِن " و" زُرفن "، وفي الحديث أنّ درع رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - كانت ذات زَرَافن، إذ عُلّقت بزَرَافِينِهَا، شَمَّرت، وإذا أرسلت، مسّت الأرض، ويقال للقفل أيضاً إبزيم" (لحن العوامّ: ٧٣، ٧٤).

ويمكن القول: إنّ مسلكه في تصويب موادّ كتابه – على الأغلب – كان على النّحو الآتي:

اللّحن، الصّواب، اللّغة الأخرى، اللّفظ والصّواب، جمعهما، شاهد شعريّ، شرح اللّفظ الغريب، لفظ صواب، شاهد شعريّ، مرادف اللّفظ الصّواب، الأصل الاشتقاقيّ للمادّة، ثمّ لفظ يصحّف ما يشبه صورته، شرح اللّفظ، شاهد شعريّ، التّفريق بين اللّفظين، معنى آخر للّفظ الجديد.

وقد بدأ بها بعبارات دينيّة، ويظهر أنّ الّذي دفعه للحديث عنها هو الجانب الدّينيّ، ربّما تبرّكاً بها، على أنّه كان يورد اللّحن، ثمّ يذكر الصّواب، ويدعمه من القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وآراء بعض أئمّة اللّغة الّذين أثر عنهم بعض الاستعمالات الّتي ذكرها في متن الكتاب، والكلام العربيّ: شعره، ونثره، على أنّ الزُّبيديّ لم يذكر رأياً إلّا وأسنده لصاحبه حتّى أنّ كتابه يعجّ بأسماء اللّغويّين، والنّحويين، وكانت ملاحظاته في التّنبّه إلى الصّواب، إذ إنّه لم يصحّحها ممّن سبقه، والقارئ في كتاب الزُّبيديّ يرى أنّه اجتهد اجتهاداً واضحاً حتّى غدا منهلاً عذباً، أفاد منه معظم مَن جاء بعده.

وإذا أردنا أن نعرض منهج الزُّبيديّ على مناهج الدّرس الحديث، يتبيّن لنا أنّه قد احتوى غير منهج في تناوله لموادّ الكتاب، إذ أملى عليه الاستقراء أن يصف الظّاهرة اللّغويّة في الأندلس، ثمّ إنّه قد خضع للمنهج المعياريّ، إذ أخضع كلّ موادّ الكتاب إلى الخطأ، والصّواب، ولعلّ ورود عبارة: وهذا خطأ، أو، والصّواب، هما العبارتان الأكثر وروداً في الكتاب، على أنّ حديثه عن أهل الأندلس، وأهل المشرق، وقوله: وهي لغة أعجميّة: ٢١٤، قال: و" البقم " أعجميّة، وليس في كلام العرب اسم، ولا صفة على مثال: فعّل" ص: ١٤٦)،...، ويبدو أنّ وجود مثل هذه المناهج في الكتاب يرجع إلى أنّ الزُّبيديّ

يحاول أن يدعم وجهة نظره في لحن عامّة أهل الأندلس الذي اختلف عن لحن عامّة أهل المشرق.

ويمكن القول: إنّ الزُّبيديّ – فيما يتّصل بالمنهج الوصفيّ قد أخذ بنوعي الدّراسة الوصفيّة، وهما النّوع الذي يعنى بدراسة جميع الحقائق اللّغويّة للغة واحدة في مكان معيّن، وهذا ينطبق على وقوفه عند اللّحن الذي وقع فيه أهل الأندلس، والنّوع الآخر، وهو النّوع الذي يعنى بدراسة حقيقة لغويّة واحدة في مختلف أنحاء الوطن العربيّ، وهو ما يدعى بالجغرافيا اللّغويّة وهذا ينطبق على كلّ ما أورده من استعمالات في البيئات العربيّة الأخرى، غير الأندلس، مثل: ما أورده من إشارات كثيرة عن استعمالات أهل المشرق، أو قوله أكثر من مرّة: وهي شائعة، أو هي لغة مدنيّة، أو وهي شاميّة.

هذا ولم يخلُ الكتاب من اهتمام الزُّبيديّ بذكر اللّهجات، والتّأصيل للكلام أعربيّ، أم أعجميّ، ومن المواضع التي تؤيّدُ وجود هذا المنهج، قوله:" وزعم أبو عليّ أنّ بعض بني أسد، يقولون: ڤثاء، بضم أوّله(١٠٧)، وزعم بعض اللّغويّين أنّ أهل اليمن، يقولون: كُلْوَة بالضّم، وذلك مردود "(ص: ١١٤).

وقوله: ويسمّى " الجائز " بالفارسيّة: تير(١٢٩)، أو قوله: وهي نبطيّة: ١٩٢، يؤكّد لنا جليّاً أنّ الكتاب لم يخلُ من المنهج المقارن(انظر: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ٢٠١)، حتّى أنّه كان يقول: أهل المشرق، ثمّ يحدّد، ويقول: وهي شاميّة: قال: وأهل الشّام يسمّون العالِم: قسطريّاً: ١١٨).

المبحث الثّالث: معايير الحكم على اللّحن عند الزُّبيديّ في كتابه لحن العوامّ

أوّلًا: المعيار الدّينيّ:

لقد رصدت الدّراسة ثلاثة شواهد على لحن أهل الأندلس، يمكن وضعهما ضمن المعيار الدّينيّ، إذ استند الزُّبيديّ في حكمه عليهما باللّحن إلى الدّين، وقد بدأ كتابه بالحديث عن هذه الأخطاء، ولعلّ الزُّبيدي في وقوفه عند هذا اللّحن قد اتّكأ إلى كره الرّسول صلّى الله عليه، وسلّم لأناس تكلّموا في حضرته، ولَحُنوا، ولم يقرّهم في الوقوع في هذه الأخطاء، وإنّما وجّههم، كارهًا أن يرد على ألسنتهم مثل هذا، ولعلّ كتب النُّحاة قد ذكرت كثيرًا من هذه الأخطاء، ونودّ أنْ نذكر بعضًا منها؛ رفدًا لنا فيما ذهبنا إليه من أنّ المعيار الدّينيّ كان واحدًا من معايير الزُّبيديّ في كتابه.

فقد روي أنّ رجلًا لحن في حضرة الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - فقال الرّسول - صلّى الله عليه وسلّ - لمن معه:" أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ " (الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح، ٢٩٣هـ، حققه: محمّد علي النّجّار، ط٢، د. ت، عثمان ٢/ ٨)، وروي عنه - صلّى الله عليه وسلّم - أنّه قال: رحم الله امرءًا أصلح من لسانه" (توثيق)، ثمّ إنّ الخلفاء الرّاشدين من بعده، لم يرضوا للنّاس أن يلحنوا، فقد أثر عن أبي بكر الصّديق - رضي الله عنه - أنّه قال:" لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن"(توثيق). وقد سار على هذا سيّدنا عمر بن الخطّاب- رضي الله عنه - إذ مرّ على قوم يسيؤون الرّماية، فقرّعهم، فقالوا: إنّا قومٌ متعلّمين" فأعرض عنهم مغضبًا، وقال: والله، لخطؤكم في لسانكم، أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم" (إرشاد الأريب: ١/ ٦٧، مطبوعات دار المأمون). وفي الزّمن الذي بعد الخلفاء الرّاشدين، استمرّ أهله بعدم قبول اللّحن، فقد ذكر ابن قتيبة، أنّ رجلًا دخل على زياد، فقال: إنّ أبينا هلك، وإنّ أخينا غَصَبَنَا على ميراثنا، من أبانا"، فقال زياد:" ما ضيّعت من نفسك أكثر ممّا ضاع من مالك"(عيون الأخبار: ٢/ ١٥٩)، هذا شأن الأمراء، والخلفاء، وعامّة النّاس- أيضًا - لم يقبلوا اللّحن. فقد ذكر أنّ أعرابيًّا دخل السّوق، فسمعهم يلحنون، فقال: سبحان الله، يلحنون، ويربحون، ونحن لا نلحن، ولا نربح" (البيان، والتّبيين: ٢/ ٢١٩).

لقد تعدّى الأمر بالعرب من حبّهم للغتهم أن اتّهموا من يلحن بالعربيّة بالنّذالة، فقد روي أنّ عبدالعزيز القاريّ، المعروف بـ(بَشْكَسْت)النّحويّ قد وفد على هشام بن عبد الملك، فلمّا حضر الغداء دعاه هشام، وقال لفتيان بني أميّة:" تلاحنوا عليه، فجعل بعضهم يقول:" يا أمير المؤمنين، رأيت أبي فلان،...، ويقول آخر:" مرّ بي أبي فلان،..،" ونحو هذه، فلمّا ضجّوا أدخل يده في صحفة، فغمسها، ثمّ طلى لحيته، وقال لنفسه:" ذوقي، هذا جزاؤك في مجالسة الأنذال"(تاريخ دمشق: ابن عساكر١/ ٤٥٤)، وقد بلغ الأمر عند العرب في كره اللّحن، وأهله أن قالوا:" ليس للاحن حرمة "(الأضداد: ابن الأنباريّ: ٢٤٥).

إذن يتبيّن من هذه الرّوايات الّتي سِيقت أنّ العرب كانوا يكرهون اللّحن، ولا يرضون به حتّى وإن كان من الأمراء.

أمّا الشّاهدان اللّذان رصدتها الدّراسة، فهما:

قال الزُّبيديّ:" وممّا وضعته العامّة في موضع غير موضعه، قولهم:" هو الله الأزليّ قبل خَلْقِه، ولم يزل واحدًا في أزليّته، وكان هذا في الأزل، قال محمّد: وذلك كلّه خطأ، لا أصل له في كلام العرب، وإنّما يريدون المعنى الذي في قولهم:" ولم يزل عالِمًا"، ولا يصحّ ذلك في اشتقاق، ولا تصريف. وقد أولع بالخطأ في هذا الكلام، والمدّعون لحدود المنطق، حتّى غرّ ذلك جماعة من الخطباء، فأدخلوه في خطبهم، ولا يجوز لأحد أن يصف الله - عزّ وجلّ - بغير ما وصف به نفسه في محكم وَحيه، أو ما ثبت به الخبر عن رسوله - صلّى الله عليه وسلّم - ولو صحّت الكلمة في الاشتقاق، وتمكّنت من التّصريف" (لحن العوامّ: ٦٩).

يظهر من كلام الزُّبيديّ أنّ معياره في الحكم على هذا الاستعمال أنّه لحنٌ، هو عدم وروده في القرآن الكريم، أو السّنّة النّبويّة الشّريفة، فهو يرفضه وإن أقرّه فصحاء العرب، وعلماؤهم، ولعلّ ذلك واضح من قول:" ولا يجوز لأحد أن يصف الله عزّ وجلّ بغير ما وصف به نفسه" (السّابق: ٦٩). ويظهر أنّه يرى أنّ هذه الأوصاف وقف، علينا أن نستعملها، ولا نجتهد في استعمال غيرها.

وأمّا الشّاهد الثّاني، فقوله:" ويقولون: اللّهمّ صلّ على محمّد، وآله، وقد ردّ ذلك أبو جعفر ابن النّحّاس، وزعم أنّ العرب لا تستعمل إضافة(آل) إلا إلى المضمر خاصّة، وأنّها لا تضاف إلى مضمر. قال محمّد: والصّواب: اللّهمّ، صلّ على محمّد، وعلى آل محمّد. وفي الحديث:" أنّ بشير بن سعد قال: يا رسول الله، إنّ الله أمرنا أن نصلّي عليك، فكيف نصلّي عليك؟ فسكت رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - حتّى تَمَنَّوا أنّه لم يسأله، ثمّ قال: قولوا: اللّهمّ، صلّ على محمّد، وعلى آل محمّد، كما صلّيت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمّد، وعلى آل محمّد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنّك حميد مجيد"(لحن العوامّ: ٧١، ٧٢).

يظهر من كلام الزُّبيديّ أنّ المعيار الّذي استند إليه في الحكم على هذا الاستعمال بأنّه لحن، ما يأتي:

انحراف الاستعمال عن القاعدة النّحويّة، الّتي لا تجيز إضافة (آل) إلى الضّمير، ثمّ المعيار الدّيني الّذي ورد على لسان رسول الله - صلّى الله عليه، وسلّم - إذ التزم به حرفيًّا، ولم يقبل غيره، زيادةً على أنّه جاء موافِقًا لقواعد العربيّة، حتّى قيل: إنّا لم نره مضافًا إلى مضمر لِمَن يوثق بعربيّته" (لحن العوامّ: ٧٣)، وقد ذكر النّحاة أنماط الصّلاة على الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - وهي: وعلى آل محمّد، وعلى آله، وعلى محمّد، وذويه، ، وأنكر جمهورهم إضافة (آل) إلى الضّمير، وكذلك (ذو)، قال الجليس النّحويّ:" ...، أمّا ذو فلامها

المحذوفة "واو" بدليل قولهم في تثنية المؤنّث منه" ذوائا "، ولا تستعمل إلا مضافة؛ لأنّها إنّما دخلت في الكلام؛ ليتوصل بها إلى الوصف بالجنس؛ ولهذا لم يجيزوا إضافتها إلى الصّفة، مثل: عالم، ولا إلى المضمر، ومن ههنا غلّطنا من يقول في الدّعاء: اللّهمّ، صلّ على محمّد، وذويه"(ثمار الصّناعة في علم العربيّة، الحسين بن موسى، الجليس النّحويّ، ٤٩٠هـ، حققه، وقدّم له: د. حنّا حدّاد، منشورات وزارة الثّقافة، الأردنّ ط١، ١٩٩٤م. ٦٦). وإذا قسنا (آل) على (ذو)، وجدنا أنّ السّرّ في عدم موافقة العلماء على إضافتها للضّمير، يعود إلى فكر نحويّ مؤدّاه، أنّ هذه كلمات خاصّة بأسماء الجنس، فكيف تضاف إلى الضّمائر.

ثانيًا: المعيار السّماعيّ:

السّماع واحد من الأصول الّتي اتّكأ عليها اللّغويّون في جمع اللّغة، وتدوينها،:" والمراد به الكلام الّذي اُتّفق على فصاحته ككلام الله - عزّ وجلّ - ونبيّه الكريم- صلّى الله عليه وسلّم - حيث تُحُقّقَ أنّه كلامه - صلّى الله عليه وسلّم - ولم يحتج المحققون بالحديث؛ لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن ناقله ممّن ليس بفصيح، وكلام العرب - العرب المأخوذ عنهم - هم الموثوق بعربيّتهم، وهم: قيس، وتميم، وأسد، ثمّ هذيل، وبعض الطّائيين؛ لأنّ قريشًا أجود العرب انتقادًا للأفصح، ولغتهم أسهل على اللّسان"(ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو، يحيى الشّاوي، تقديم، وتحقيق: د. عبدالرّزاق عبدالرّحمن السّعديّ، العراق / الرّماديّ، دار الأنبار للطّباعة، والنّشر، مطبعة النّواعير. ١٩٩٠م، ٤٧)(وقد تناول العلماء قضيّة الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف، فبحثوا فيها قديمًا، وحديثًا، حتّى اُشبعت درسًا، مفصّلًا من زمن ابن الضّائع، وأبي حيّان، إلى عصرنا هذا، للزّيادة: انظر: الاقتراح: السّيوطيّ: ٥٢، اتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد: الآلوسي، محمود شكريّ، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف: د. الحديثي، خديجة، والشّواهد والاستشهاد في النّحو: د.علوان، عبدالجبّار، والحديث النّبويّ الشّريف في النّحو العربيّ: د. فجال، محمود، وغيرهم)، ثمّ إنّ المسموع ينقسم إلى: مطّرد، أي مقيس، وإلى شاذّ، وكلّ منهما ينقسم أربعة أقسام، وليس من شأن هذه الدّراسة أن تفصّل القول فيها، وإنّما تكفي الإشارة إليها؛ لاعتماد الزُّبيديّ عليها في أحكامه على الاستعمالات الّتي خضعت لدراسته، وموضوعه، لا سيّما أنّ القارئ في كتاب لحن العوامّ يجد أنّ الزُّبيديّ مولعٌ بالمسموع من النّصوص، إذ كان يستشهد بها على ما كان يرى أنّه خطأ، يدحضه بهذا المسموع عن العرب الثّقات.

كان للسّماع نصيبٌ وافر لدى الزُّبيديّ في لحن العوامّ، إذ ورد عنده شواهد استند في الحكم على استعمالها بأنّه شاذّ بناءً على القرآن الكريم، وقراءاته الّتي تعرّضت لظروف جعلتها تختلف عن غيرها من الشّواهد الاستعماليّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة، فقد نُظِر إليها نظرة لم تخلُ من الازدواجيّة الّتي جمعت بين الفطرة الدّينيّة، والاستعمال اللّغويّ الّذي لا شكّ في أنّ القراءات المتواترة منها، والشّاذّة، هي مادّة لغويّة يمكن وصفها بأنّها متكاملة تصلح للمساهمة في التّقعيد لتكون مادّة لغويّة واسعة، لا يمكن الاستغناء عنها في رفد القاعدة الّتي توصّل إليها العلماء العرب، الّذين وجدوا في الرّوافد الأخرى مادّة غنيّة، جعلتهم يركنون إليها في التّقعيد، أو في رصد ما يخالف القواعد، وما أطلقوا عليه مصطلح شاذّ" (عبابنة، يحيى: القراءات القرآنيّة، رؤى لغويّة معاصرة، دار الكتاب الثّقافيّ، إربد، د. ط، ٢٠١٨م: ٥).

قلنا: إنّ الزُّبيديّ قد اتّكأ قليلاً على هذا المعيار- مقارنة مع المعايير الأخرى – إذ قال:" ويقولون: قَثّاء " فيفتحون، والصّواب:" قِثّاء "، والواحدة:" قِثّاءة " وزعم أبو عليّ أنّ

بعض بني أسد، يقولون:" قُثاء" بضمّ أوّله، وقال:" قرأ يحيى بن وثاب:" من بقلها وقِثّائها" سورة: البقرة/ الآية: ٦١، لحن العوامّ: ١٠٧، ١٠٨).

أوّلًا: الحديث النّبويّ الشّريف:

حظي الحديث النّبويّ الشّريف باهتمام العلماء، وأخذ حيِّزًا كبيرًا في الاستشهاد به من لدن اللّغويّين القدماء والمحدثين في تقعيد القواعد، وقد كان، وما يزال معيارًا للحكم على الاستعمال بالخطأ، والصّواب، في تلك الأنماط اللّغويّة التي يقع فيه النّاس، ولم يخلُ كتاب لحن العوامّ من الاحتكام إلى الحديث النّبويّ الشّريف، ومن ذلك:" أنّ إبراهيم - عليه السّلام - اختتن بالقَدُوم، وزعم بعض أهل الحديث أنّه موضوع" (لحن العوامّ: ١٤٠)، يقول رمضان عبدالتّواب:" إنّ الأندلسيّين كانوا يَنْبرُونَ المقطع الثّاني للكلمة إنْ كانت حركته قصيرة، فإنْ كانت حركته طويلة نَبَرُوا المقطع الأوّل من الكلمة؛ فترتّب على ذلك إطالة حركة المقطع المنبور في كلتا الحالتين، ومن أمثلة النّوع الأوّل: عرعار في عرعر، وطِوال في طَولَ، ومن أمثلة النّوع الثّاني: طِيراز في طِرَاز، وطِيحال في طِحال، ولوبان في لُبَان، التي صيّرها الأندلسيّون" لوبان" حذلقة، ومبالغة في التّفصّح، وإلّا فانكماش الأصوات المركّبة هو الأمر الشّائع عندهم، ومثل: " قادوم " في " قدُوم "(لحن العامة والتطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ط١، ١٩٦٧م:١٩١، ١٩٢).

ومن شواهد الاستعمال التي وردت على ألسنة أهل الأندلس، قول الزُّبيديّ ويقولون:" فارسٌ حَسَنُ الفَرْسَة، قال محمّد:" والصّواب: حسَن الفُرُوسِيّة، والفُرُوسَة، ويقال: فارسُ النّظر بَيِّنُ الفراسة. ويقال: اتّقوا فِرَاسة المؤمن"(انظر: النّهاية في غريب الحديث، والأثر: ابن الأثير، مجد الدّين، المبارك بن محمّد (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزّاوي، ومحمود محمّد الطّناحي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت/ لبنان، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣ م: ٣/ ٤٢٨، ونصُّه:" اتّقوا فِرَاسَة المؤمن، فإنّه ينظر بنور الله،...، ورجلٌ فارس بالأمر: أي عالمٌ به بصير).

ثانيًا: الشّعر العربيّ:

لقد بلغ حبّ العرب للشّعر، والاهتمام به مبلغًا كبيرًا، يليق به، ولا بأس في ذلك فقد عرفه العرب قبل كلّ الفنون، وهو ديوانهم الذي سجّل أمجادهم، وأحسابهم، حتّى قال سيّدنا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:"عليكم بديوانكم لا تضلّوا. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهليّة، فإنّ فيه تفسيرَ كتابكم، ومعاني كلامكم" (القرطبيّ، أبو عبدالله، محمّد بن أحمد، ٦٧١هـ، تفسير القرطبيّ. ط٢، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردونيّ، القاهرة/ دار الشّعب: ١٠/ ١١١).

لقد استند الزُّبيديّ على معيار الشّعر في الحكم على بعض اللّحن الذي وقع فيه أهل الأندلس، إذ جعل هذه الشّواهد تحتلّ هذه المساحة الكبيرة في الكتاب، ولا غضاضة عليه في اختياره هذا، فقد كانت العرب تلجأ للشّعر في حال الإشكال، والغموض.

ومن الأمثلة على ذلك: قوله في كلمة:" بَزِيم ". قال محمّد: والصّواب:" إبزيم " على مثال: إفعيل، وفي لغة أخرى؛ يقال:" إبزام " والجمع: أبازيم". قال العجّاج:

من كلّ هرّاج نبيل مَحْزِمُه
يَدُقُّ إبزيمَ الحِزام جُشَمُه

والجشم: عُكّن البطن، ويقال أيضًا:" إبزين" ويجمع على :" أبازين" وقال أبو داود الأيادي:

من كلّ جرداء قد طارت عقيقتها وكلّ أجرد مسترخي الأبازين

(لحن العوامّ: ٧٣، ٧٤). ويلاحظ أنّ في الشّاهد معيارًا آخر، وهو معيار صوتيّ، حدث فيه إبدال بين الميم، والنّون، وهو أمر تقرّه القوانين الصّوتيّة، وستأتي الدّراسة على نماذج منها في مبحث المعيار الصّوتيّ.

ومنها كذلك، قوله: يقولون:"للموضع الذي تحطّ فيه السّفن:"مينه"، قال محمّد: والصّواب:"مينا"، و"ميناء" بالمدّ، والقصر فيه أكثر، وهو مشتقّ من الوَنى، وهو الفتور، والسّكون؛ كأنّ السّفن جَرَتْ حتّى فَتَرَتْ، وسكنت هنالك، فسمّى مكان سكونها: "مينا"، والعرب تبني منه مِفْعَلًا فتقصر، ومِفْعِالًا فتمدّ. قال نُصَيْب:

تَيمَّمْنَ منها ذاهباتٍ كأنّهم بدجلة في الميناء فُلْكٌ مُقَيَّرُ

(لحن العوامّ: ٧٥، ٧٦). ويظهر أنّ الزُّبيديّ لم يجانب الصّواب في تفسيره لمعنى "المينا" إذ استند إلى المعجم، ولعلّ ممّا يعزّز ما ذهب إليه، قول ابن منظور:" وَنَيَ: الونى: الفترة في الأعمال، والأمور، وقال ابن سيده:" الونى: التّعب، والفترة، ضِدٌّ، يمدّ، ويقصر"(لسان العرب: ابن منظور: ٧١١هـ، تحقيق: أمين محمّد عبدالوهّاب، ورفيقه، دار إحياء التّراث العربيّ، مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت/ لبنان، ط٣، ١٩٩٩م: ١٥/ ٤١٠).

ومنه كذلك، قوله:" ويقولون: فلان " سَلَفُ " فلان، إذا تزوّجا أختين. قال محمّد: والصّواب: سَلِفُ "، وهم " الأسلاف "، وقال أوس بن حجر:

والفارسيّة فيهم غير مُنْكَرَةٍ فكلّهم لأبيهم ضَيْزَنٌ سَلِفُ

و" الضّيْزَنان " المتساويان. ويقال أيضًا: سِلف(لحن العوامّ: ١٢٦)، والنّاس في زماننا هذا، يقولون لأخ الزّوج سِلف، ولزوجات الإخوان سَلَفَات، وسَلايف.

ومنها: قوله:" ويقولون:" جَزَّة صوف" فيفتحون الجيم. قال محمّد: والصّواب:" جِزَّة "، والجمع:" جِزَزٌ". ويقال للرّجل المُسْبل:" كأنّه عاضّ على جِزّة". وفيها لغة أخرى؛ يقال:" جزيزة صوف"، وجمعها:" جزائز "، قال الشّمّاخ:

عليها الدّجى مُسْتَشْنِزَاتٌ كأنّها هوادجُ مشدودٌ عليها الجَزَائزُ

(لحن العوامّ: ١٧٧).

ومنها أيضًا: قوله:" ويقولون للشّمع:"قِيْرُ". قال محمّد: "القِيْرُ" و"القار" سواء، يقال: قَيَّرتُ الإناء، إذا طليته بالقار، فهو مُقَيَّر، وكذلك رَبَّبْتُ الحُبَّ بالقار، وقال الهُذليّ:

سُلافةُ راح ضَمَّنْتْهَا إدَاوَةٌ مُقَيَّرَةٌ ردْفٌ لآخِرَة الرَّحل

(لحن العوامّ: ٢٢٩، ٢٣٠).

ثالثًا: المعيار الصّوتيّ:

المستوى الصّوتيّ واحد من المستويات اللّغويّة، ويتناول الصّوت اللّغويّ من حيث المخرج، والصّفات، وعند تتبّع الشّواهد الصّوتيّة عند الزُّبيديّ تبيّن أنّها كانت أكثرها من حيث العدد، وقد كان الزُّبيديّ يذكر المثال الذي حدث فيه ظاهرة صوتيّة، ويعلّل هذا الحدوث، في حين يذكر أخرى، ويتركها دون تعليل، وقد رأينا أن نقف عند أمثلة من كلّ ظاهرة، ونشير للبقيّة؛ لتماثلها، إذ كانت متعدّدة، في أكثر ظاهرة، من مثل: الإبدال، والمماثلة(Assimilation)، والمخالفة(Dissimilation) وانكماش الأصوات، وكسر الصّوت الأوّل، وفتحه، وغيرها.

أوّلًا: الإبدال:

وهو جعل حرف مكان حرف آخر، ويقع في الحروف الصّحيحة كما أنّه يقع في حروف العلّة، والإبدال القياسيّ، يقع في صيغة (افتعل)؛ لسبب يقتضيه السّياق الذي يرد فيه الصّوت.

الأصوات الشّفويّة، والأسنانيّة:

وهي: الفاء، والباء، والواو، ومخرجها من الشّفتين (الكتاب: ٤/ ٤٣٤، سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٤٨)، والفاء صوت شديد مهموس، منفتح، وأمّا الباء، والميم، والواو، فأصوات مجهورة، منفتحة "(الأصوات اللّغويّة: ٤٣، إبراهيم أنيس)، وهي أصوات ليست صعبة النّطق، وتشترك في القرب في المخرج، وبعض الصّفات، ولعلّ هذا القرب هو الّذي جعل حدوث الإبدال بينها أمرًا مقبولًا في العربيّة، ولم ترصد الدّراسة شاهدًا على الإبدال بين الواو، وغيره من هذه الأصوات، وإنّما رصدت على إبدال حدث بين الباء، والميم، وبين الفاء، والباء.

الباء، والميم:

وهو قوله: "ويقولون: عند تحقيق القول:"إن لم يكن كذلك فانْبِصْهَا" يعنون: اللّحية، قال محمّد: والصّواب:"فانمصها" بالميم، أي انتفها، يقال: نَمَصْتُ الشّعر أنمِصُه نَمْصًا، إذا نتفته" (لحن العوامّ: ٧٧، ٧٨)، وهنا يظهر أنّ أهل الأندلس قد جعلوا الباء مكان الميم، والمسوّغ لهذا الإبدال الّذي حدث بين الصّوتين، هو القرب في المخرج، وبعض الصّفات، وهو أمرٌ تقرّه القوانين الصّوتيّة، وقد كان هذا التّعليل حاضرًا عند الزُّبيديّ، إذ رصدت الدّراسة كثيرًا من العبارات في الكتاب، التي تدلّ على هذا، وسنشير إلى بعضها في موضعها.

الباء، والفاء:

وأمّا شاهد الإبدال الّذي حدث بين الفاء، والباء، فقوله:" ويقولون:" فِرِنْد "، بكسر الفاء، والرّاء، وقال أبو عليّ: يقال:"فِرِنْد" و"بِرِنْد" بالباء، وهي لغة أعجميّة" (لحن العوامّ: ٢١٤.

ولعلّ كون الفاء صوت شفويّ، أسنانيّ رخو مرقق مهموس (مناهج البحث في اللّغة: ١٢٥، ١٢٦)، هو الّذي سوّغ الإبدال بينه، وبين الباء، للتّقارب الشّديد بينهما، حتّى أدّى الأمر إلى وجود مفردات بالرّوايتين (الباء، والفاء)، دون اختلاف في المعنى، وقد عرفت العربيّة أمثلة من هذا النّوع، منها قولهم:" الشّاسِب، والشّاسِف الّذي فيه يُبْسٌ" (الإبدال: ابن السّكّيت: الإبدال: ١٣١)، و"الشّاسِب لغة في الشّازب، وهو المهزول، مثل الشّاسِف" (انظر: لسان العرب: ٧/ ١٠٩" شسب ").

الأصوات اللّثويّة، واللّثويّة الأسنانيّة:

التّاء، والطّاء:

وهما صوتان لثويّان شديدان، مخرجهما واحد "(الكتاب: ٤/ ٤٣٣)، إلا أنّ الطّاء صوت مطبق، مجهور، والتاء منفتح، مهموس، وحتّى تُنطق الطّاء تاءً، لا بدّ أن تكون مهموسة، مرققة" (الأصوات اللّغويّة: د.إبراهيم أنيس، دار وهدان للطباعة والنّشر، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية / القاهرة، ط ٥، ١٩٧٩ م: ٦١، ٦٢)، ولقد رصدت الدّراسة على هذا النّوع من الإبدال مثالًا واحدًا، حدث فيه إبدالان، هما إبدال بين التاء، والطّاء، وآخر بين الكاف، والقاف، وذلك قوله:" ويقولون للعود الذي يُتبخّر به:" كُسْت ". قال محمّد: والصّواب:" كُسْط"، وفيه يقال أخرى:" قُسْط "، بالقاف" (لحن العوامّ: ١٣٣)، ويمكن القول: إنّ هذا اللون من الإبدال قد ساهم في إثراء المعجم العربيّ.

التّاء، والثّاء:

يخرج صوت الثاء ما بين طرف اللّسان، وأطراف الثّنايا" (الكتاب: ٤/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦)، وهو صوت صعب النّطق؛ ولذا فقد خضع التّطوّر فيه لقانون السّهولة، والتّيسير، وتمثّل ذلك في تخلُّص كثير من اللّغات منه، وحوّلته إلى صوت خلف أسنانيّ" (التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي / القاهرة، دار الرفاعي / الرياض، مطبعة المدني / القاهرة، د. ت: ٥٤)، وقد رصدت الدّراسة عليه شاهدًا واحدًا، هو قوله:" ويقولون: في لسانه" رَثَة "، والمتفصّحون يقولون:" رَثَّة " بالثّاء"، قال محمّد: والصّواب:" رُثَّة" و "رَثَتَ"، ورجل " أرَثّ " بيّنُ " الرُّثَّة "، على مثال: حُمْرة، من قوم " رُثّ "، وامرأة " رَثّاء "، وبه سُمّي " خبّاب الأرثّ. والرّثّة: حبسة في اللّسان" (لحن العوامّ: ١٨٢)، ونحن اليوم نسمع النّاس يقولون: (تلاتة) ويريدون ثلاثة، و(تمانية)، ويريدون ثمانية. ولهذا الإبدال ما يجيزه في القوانين الصّوتيّة، وهو ذلك القرب بين الصّوتين في المخرج، وبعض الصّفات، ثمّ إنّ الجهد العضليّ المبذول في نطق الثّاء أكثر منه في حال نطق التّاء؛ لأنّ الثّاء تحتاج إلى إخراج اللّسان، ووضعه بين الأسنان، في حين أنّ هذا لا يتطلّبه نطق التّاء، إذ يبقى اللّسان حال النّطق به خلف الأسنان العليا.

التّاء، والدّال:

كلاهما صوت أسنانيّ، لثويّ، ومخرجهما واحد، إلّا أنّ التّاء صوت مهموس، والدّال نظيره المجهور"(الكتاب: ٤/ ٤٣٣، ٤٣٤)، ويشتركان في صفة الشّدّة، ولعلّ هذا ما يبرّر إمكانيّة إبدال أحدهما من الآخر، وقد رصدت الدّراسة عليهما شاهدًا واحدًا، وهو قوله:"ويقولون للحديدة التي يستعملها الذين يدقون اللّحم:" مِسْحَدَة "، قال محمّد: والصّواب:" مِسْحَنَه " بالتّاء، يقال: سَحَتُّ الشّيء أسْحَتُهُ، إذا استأصلته، قال - عزّ وجلّ -:" فيسْحِتكم بعذاب " سورة طه: ٦١، وفي لغة أخرى، يقال: أسْحَتَهُ يُسْحِتَهُ. قال الفرزدق:

وعَضُّ زَمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ من المالِ إلّا مُسْحَتٌ، أو مُجَلَّفُ

(لحن العوامّ: ١٧٠). ويلحظ هنا أنّه قد عزّز ما ذهب إليه بما ورد في القرآن، والشّعر العربيّ، ولعلّ الذي سوّغ الإبدال الذي حدث بين الصّوتين، هو ذلك التّقارب في المخرج، وبعض الصّفات، إذ يبقى اللّسان خلف الأسنان عند نطق الدّال، في حين يخرج من بين الأسنان في حال نطق الثّاء، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الجهد العضليّ، إذا ما قورن بنطق التّاء، قال الزُّبيديّ:" الدّال قريبة المخرج من التّاء، والتّاء من حروف الزّوائد "(لحن العوامّ: ١٦٧).

الدّال، والذّال:

الدّال صوت أسنانيّ، رخو، مجهور، مرقّق" (مناهج البحث في اللغة: تمام حسّان، دار الثّقافة / الدار البيضاء – المغرب، ١٩٧٩م: ١٢٧)، وعلى هذا الوصف، فهو صعب النّطق، لذلك ظهر ميل إلى إرجاعه للخلف؛ ليتحوّل إلى دال، اقتصادًا في الجهد العضليّ المبذول عند النّطق به"(التّطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبد التواب: ٥٢، ٥٣).

وقد رصدت الدّراسة عليهما شاهدين، هما: قوله:" ويقولون بالدّابّة "جَرَذٌ" غير معجمة، قال محمّد: والصّواب:"جَرَذٌ" بالذّال المعجمة، و"الجَرَذُ" كلّ ما حدث في عرقوب الدّابّة، من تَزَيُّد، أو انتفاخ عَصَبٍ، ويكون من باطن العرقوب، وظاهره، وقد جَرِذَت الدّابّة تَجْرُذُ جَرْذًا"(لحن العوامّ: ١٣٤). والشّاهد الآخر، قوله:" ويقولون: بناء "مُتَّدَعْدِع" وقد "تَدَعْدَعَ"، قال محمّد: والصّواب المعروف من كلامهم:" تَذْعْذَعَ " البناء، بالذّال المعجمة، وبناء "متَذْعْذِع "(لحن العوامّ: ١٧١)، وقد ذكره ابن منظور بالرّوايتين، بمعنى المتفرّق

(انظر: لسان العرب: ٤/ ٣٥٥" دعدع" و " وذعذع ")، وهذا يؤيّد وجود مفردة بروايتين، دون اختلاف في المعنى، ثمّ إنّ القوانين الصّوتيّة تجيز هذا الإبدال بين صوت الدّال، والذّال لما بينهما من القرب، إذ صارت الدّال دالًا؛ لما في الدّال من صعوبة في النّطق، إذا ما قورنت بالدّال.

الدّال، والطّاء:

هما صوتان مجهوران، ومخرجهما واحد(الكتاب: ٤/ ٤٣٣)، ثمّ إنّ الطّاء هو النّظير المفخّم للتّاء، والتّاء هو النّظير المهموس للدّال"(النّظام اللّغويّ للّهجة الصّفاويّة في ضوء الفصحى واللّغات السّاميّة: يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة / عمادة البحث العلمي، ط١، ١٩٩٧م: ٨٤). وهذه الصّفات الّتي يتّصف بها صوت الدّال، تجعله صوتًا سهلًا، يشترك فيها مع صوت الطّاء، في المخرج، والصّفة، ممّا يجعل أمر حدوث التّبادل بينهما أمرًا، تجيزه القوانين الصّوتيّة.

وقد رصدت الدّراسة عليه شاهدين، هما: قوله:"ويقولون لدويبة تَألفُ المياه: الجُحْطُب. قال محمّد: والصّواب:" جُحْدُب " بالدّال غير المعجمة. ويقال لها: أيضًا:" جُخَاذِب "(لحن العوامّ: ١٠٨)، والشّاهد الثّاني، هو قوله: ويقولون للنّاطِف: قُبَّيْد "، قال محمّد: والصّواب:" قُبَّيْط " و " وقُبَّيْطى " على مثال: فُعَّيْلى، وزعم بعض اللّغويّين: أنّ من العرب من يخفّف، ويمدّ، فيقول:" قُبَّيْطياء". (لحن العوامّ: ١٥٤).

الدّال، والظّاء:

الظّاء صوت مجهور كالدّال تمامًا، ولكنه يختلف عن الدّال في الوضع الّذي يأخذه اللّسان مع كلّ منهما، ولا فرق بينهما، سوى أنّ الظّاء مطبق، مفخّم، والدّال أسنانيّ، مجهور، مفخّم" (النّظام اللّغويّ للّهجة الصّفاويّة: ١٢١). والظّاء بهذا الوصف يبدو صعب النّطق، لصفة التّفخيم الّتي فيه، لذلك لا غرابة في أن نجد له تلويثًا مع غيره من الأصوات، ومنها الدّال.

لقد رصدت الدّراسة شاهدًا واحدًا على الإبدال الّذي حدث بينه وبين الدّال، وهو قوله:" ويقولون: " مسك " أظْفَر " بالظّاء، قال محمّد: والصّواب:" أدْفَر " بالدّال، وقال " يعقوب ": الدّفَرُ بالدّال، لكلّ رائحة ذكيّة من طيب، أو غيره، ويقال للصُّنّان: " دَفَرٌ "(لحن العوامّ: ٢١١).

الدّال، والضّاد:

تبادل صوت الضّاد مع صوت الدّال، وذلك في شاهد واحد، هو قوله:" ويقولون: صوف" مُوَضَّح " بالضّاد، قال محمّد: والصّواب:" مُوَدَّح " بالدّال، وقلنسوَة" مُوَدَّحَة ". وأصل " الوَدَح " ما لزق بأصواف الغنم من أبعارها، وأبوالها، واحدتها:" وَدَحَة " بالدّال. وقد وذحت الشّاة تَوْدَح وَدْحًا "(لحن العوامّ: ١٨٢). وما زلنا نسمع من يمتهنون تربية المواشي في أيامنا هذه يقولون:" وَدَحٌ" وهم يريدون المعنى نفسه.

الدّال، والطّاء:

وقد رصدت الدّراسة على هذا الإبدال شاهدًا واحدًا، وهو قوله: ويقولون للدّويبة المُلَبَّسة الظّهر بالشّوك:" قُنْفُط "، وقال محمّد: والصّواب:" قُنْفُذ" و " قُنْفَذ "، قال الأخطل:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدّاجُوْنَ قد بَلَغتْ نَجْرَانَ، أو بَلَغتْ سَوْءاتِهِم هَجَرُ

ويقال لذكر القنافذ:" الشّيْهَم " (لحن العوامّ: ١٠٩).

الأصوات الأقصى حنكيّ:

وهي:" أصوات تنزع إلى تقديم مخارجها إلى الأمام قليلًا تحت تأثير الكسرة التّالية لها "(المدخل إلى علم الأصوات " دراسة مقارنة ": صلاح الدّين صالح حسنين، دار الاتّحاد العربيّ للطّباعة / القاهرة، ط١، ١٩٨١م.) وهذه الأصوات، هي:

الجيم:

ويحدث بينها، وبين الدّال، والشّين، والياء إبدال. وقد وصف القدماء الجيم بأنّه صوت شديد، مجهور، يخرج من وسط اللّسان بينه، وبين الحنك الأعلى" (الكتاب: ٤/ ٣٣٣)، وهذا الوصف ينطبق على صوت الجيم عند القرّاء "(الأصوات اللّغويّة: إبراهيم أنيس: ٧٧)، وقد رصدت الدّراسة عليها شاهدًا واحدًا، إذ حدث إبدال بينه وبين الدّال، وذلك قول الزُّبيديّ:" ويقولون:" لِما طُحِن من البُرِّ، وغيره غليظًا:" دشيش "، قال محمّد: والصّواب:" جشيش " بالجيم، يقال: جَشَشْتُ البُرَّ أجشُّه جَشًّا، فهو مجشوش، وجشيش، وهو طحن كالهَرْس. والمِجَشّ: رحًا يُجَشُّ بها البُرّ، وغيره" (لحن العوامّ: ٧٧)، وقد ورد في الحديث: " أَوْلَمَ رسولُ - الله صلّى الله عليه وسلم - على بعض أزواجه بجشيشة "، وهي أن تطحن الحنطة طحناً جليلًا، ثم تجعل في القدور، ويلقى عليها لحم، أو تمر، وتطبخ، وقد يقال لها: دشيشة بالدّال"(النّهاية: ٢٧٣/١، "جشش" وانظر: الفائق في غريب الحديث: الزّمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، و محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر / بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٧٩م. ٢١٥/١، لسان العرب: ٢٧٣/٦ " جشش" ، وعند النّظر في هذا الإبدال، نجد أنّ له ما يبرّره، إذ صار صوت الجيم دالًا منذ وقت مبكّر في بعض اللّهجات العربيّة القديمة، والحديثة على السّواء، فأهل الصّعيد في مصر، يسمّون مدينة " جرجا " دردا، وأهل المغرب، يقولون في " جزّار " دزّار "(دروس في علم أصوات العربيّة: جان كانتينو، نقله إلى العربيّة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية / مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م، ٩٥، ٩٦).

ويمكن القول - من خلال هذه الشّواهد - إنّ هذا الإبدال بين الجيم، والدّال له ما يسوّغه، وهو أنّ صوت الجيم صوت مركّب، يتكوّن من اندماج بين الدّال مع صوت آخر، هو أَلِفُون لصوت الجيم (كالجيم الّتي في لهجة دمشق، وتكتب صوتيًّا "**dj**") وهو صوت صفاته كصفات الشّين إلّا أنّه صوت مجهور، والجيم مهموسة إذ إن صفة الجهر قد جاءته من تَرَكُّبِهِ مع الدّال، وعلى هذا فصوت الجيم يتكون من جزأين، الأوّل: صوت الدّال الانفجاريّ. والثّاني: فهو النّظير المجهور للشّين، وهو صوت احتكاكي " ولقد حافظت اللّغات الأكديّة، والأوغاريتيّة، والآراميّة، والعبريّة على صوت الجيم" (النّظام اللّغوي للهجة الصّفاويّة: ٦٦).

القاف، والكاف:

القاف:

من يتتبّع صوت الكاف يجد أنّ له أكثر من نطق، وهذا التّلوين الصّوتي الّذي يحظى به، له ما يبرّره عند علماء الأصوات، فقد قيل:" يكاد يكون صوت الكاف من أكثر الأصوات الّتي يلحقها التّغيّير، منذ القدم، وحتّى اليوم، إذ تطوّر إلى مجموعة من الأصوات"(أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: د. فوزي حسن الشّايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس/ مصر، ١٩٨٣م، ٥٦). وهو صوت لهويّ شديد، مهموس،

يصدر من أقصى اللّسان إلى ما فوقه من الحنك الأعلى، وقد وصفه سيبويه بأنّه مجهور"(الكتاب: ٤/ ٤٣٤، الأصوات اللّغويّة: ٨٣، ٨٤).

الكاف:

لم يحدث خلاف بين القدماء والمحدثين على هذا الصّوت من حيث الصّفة والمخرج. وهو:" صوت وقفيّ، حنكيّ، مهموس،"(الكتاب: ٤/ ٤٣٣)، وعند المقارنة بينه وبين القاف نجد أنّهما متشابهان، إلّا أنّ الكاف صوت مستعلٍ، وبذا فأمر الإبدال الّذي يقع بينها مبرّر، وله ما يؤيّده في الدّرس الصّوتيّ.

لقد رصدت الدّراسة عددًا من الشّواهد، صارت فيها القاف كافًا، وهي أربعة شواهد، وشاهدين صارت فيهما الكاف قافًا، وسنكتفي بذكر واحدٍ لكلّ منهما، ونشير للبقيّة.

أمّا القاف الّتي أبدلت كافًا، فيقول الزُّبيديّ:" ويقولون: لنبت ينبت في القيعان، وأسافل الجبال:" قُبَار"، قال محمّد: والصّواب:" كَبَر ". وزعم " أبو حنيفة " أنّه يقال له: الأصفّ، واللّصف"(لحن العوامّ: ٩٥، وانظر: حقّ، وحكّ/ ١١٥، قسط، وكسط/ ١٣٣، وقد ورد فيهما شاهد على إبدال التّاء طاءً. انظر: لحن العوامّ: ترقوة، وتركوة/ ١٦٦). وأمّا الكاف الّتي صارت قافًا، فقوله: ويقولون لخادم الرّحى:" مَقّاس "، قال محمّد: والصّواب:"مَكّاس"، وقال " أبو نصر ": المكّاس: العَشّار، وقال بعض اللّغويّين: أصل المَكْس النّقصان، ومنه المماكسة في البيع. وقال " أبو زيد ":" المَكْس: الجباية،(لحن العوامّ: ١٩٣، وانظر: قب، وكوب/ ٢٠).

الأصوات الحلقيّة، والحنجريّة:

العين، والهمزة:

ذكر سيبويه أنّ الأصوات الحلقيّة، والحنجريّة، هي:" الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء" (الكتاب: ٤/ ٣٣٣)، وهي أصوات متقاربة في المخرج، والصّفات، وهذا التّقارب هو الّذي يسوّغ ما يحدث بينهما من إبدال.

رصدت الدّراسة ثلاثة شواهد، حدث فيها إبدال بين الهمزة، والعين، نذكر واحدًا، ونشير إلى الآخرين، قال الزُّبيديّ:" ويقولون: هو" مفقوع " العين، قال محمّد: والصّواب: هو " مفقوء "، وقد فقأت عينه، وقد تفقأ الرجل شحمًا، وأهل الشّرق يقولون للّذي يبيع الشّراب المصنوع بالعسل:" قُفّاع "(لحن العوامّ: ١٨٥، وانظر: " قمأ "، " وقمع ": ٨٠، و "نطأ" و"نطع":٩١)، وإبدال الهمزة عينًا أمر مألوف إذ إنّهما متقاربان في المخرج، فالهمزة صوت حنجريّ، والعين من الحيّز الّذي يليه من أقصى الحلق، وهو أقرب الأصوات إلى الهمزة، ثمّ إنّه أخفّ منها، ولا غرابة فيما يحدث بينهما من إبدال.

الأصوات المائعة:

يُعرف في الدّرس الصّوتيّ مجموعة من الأصوات تسمّى بالأصوات المائعة (Liquid)، وهي: الرّاء، واللام، والميم، والنّون، والعلماء: قدماء، ومحدثون في جعل هذه الأصوات في مجموعة واحدة متّفقون، وهي عندهم في حيّز واحد"(شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدّين، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)، عالم الكتب / بيروت، د. ت، ١٠/ ١٢٨، ١٣٠)، وهذه الأصوات من حيث الصّفات بين الشّديدة، والرّخوة، وكلّها مجهورة"(الكتاب: ٤/ ٤٠٥)، وتُعدّ من أوضح الأصوات السّاكنة في السّمع، ومجرى الهواء معها يتّسع، فلا يكاد يسمع لمرور الهواء معها أيّ صفير، أو حفيف، وهي سهلة، وكثيرة الدّوران على الألسنة، وشائعة في الاستعمال "(لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة: د. عبد

العزيز مطر، دار الكاتب العربيّ للطّباعة، والنّشر/ القاهرة، ١٩٦٧م، ٢٢٨). وقد رصدت الدّراسة على شواهد، حدث فيها إبدال بين اللام والرّاء، واللام واللّون، واللّون والميم، والميم واللّون، ويلحظ من هذا الإبدال أنّ كلًّا من هذه الأصوات قد حلّ محلّ الآخر، وهو أمر تجيزه القوانين الصّوتيّة.

اللام، والرّاء:

وذلك قول الزُّبيديّ:" ويقولون: للميزان العظيم:" القلسطون "، قال محمّد: والصّواب:" قرسطون"، وهي شاميّة، ولا أعلم في كلام العرب بناءً على هذا المثال، إلا حرفًا رواه " يعقوب" قال: يقال للرّجل: سمرطل، وسمرطول، على وزن: فَعْلُول"(لحن العوامّ: ١١٨).

اللام، واللّون:

وعليه شاهدان، نذكر واحدًا، ونشير للثاني، أمّا الشّاهد، فقول الزُّبيديّ:" ويقولون: في الطّعام:" زُوَال ". قال محمّد: والصّواب:" زُوَان " و " زُوَان "، ويقال أيضًا: زوان، وزئان بالهمز، وهي حبّة تكون في الحنطة، تُنَقّى منها، ويزعمون أنّها تسكر"(لحن العوامّ: ١٩٢، وانظر: ١٧٤" طَبَرْزٌ ")، وقد أبدل العرب القدماء اللام من النّون، فقالوا في أصيلان: أصيلال" (سرّ صناعة الإعراب: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، د. ت، د. ط، ١/ ٣٢١).

النّون، والميم:

وعليه شاهد واحد، وهو قول الزُّبيديّ:" ويقولون للدود الذي يغيب في قشره، ويطلع منه:" حُلْزُوم "، قال محمّد:" والصّواب:" حَلَزُون "، والجمع:" حَلَازِين "، وهو على مثال:" فَعَلُول "، وقال الأصمعيّ:" الحَلَزُوْن ": دابّة تكون في الرِّمث"(لحن العوامّ: ٢٠٩).

الميم، والنّون:

وعليه شاهد واحد، وقد ذُكِر سابقًا،(، حيث قال: ويقولون:" إبزيم، وإبزين" انظر: لحن العوامّ: ٧٣).

الأصوات المتداخلة تاريخيًّا:

وهي أصوات (السّين، والشّين، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء)، والتّطوّر التّاريخيّ للأصوات مظهر من مظاهر التّغيّر الصّوتيّ، يغشى بعض الأصوات العربيّة، ويحدث بينها؛ لتسهيل النّطق غالبًا، إذ إنّ الهدف منه هو تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليّات النّطق المتتابعة" (المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة: عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة / بيروت، ١٤٠٠ هـ /١٩٨٠ م. ١٦٨).

الصّاد، السّين:

ويقولون:" سابور " المركب، لما ثُقّل " به، قال محمّد: والصّواب:" صابور " بالصّاد، لأنّه صُبر فيه، أي حُبس فيه. ومنه صبرة الطّعام"(لحن العوامّ: ٢١٠)، وإبدال السّين صادًا، والعكس ظاهرة صوتيّة عربيّة قديمة، قال سيبويه:" هذا باب ما تقلب فيه السّين صادًا في بعض اللّغات" (الكتاب: ٤/ ٤٧٩).

الصّاد، والزّاي:

وإذا كانت الصّاد قد أبدلت سينًا، فقد رصدت الدّراسة شاهدًا، أبدلت فيه الصّاد زايًا، وذلك قول الزّبيديّ:" ويقولون للذي تحت الصُّدْغ:" مَزْدَغَة " بالزّاي، قال محمّد: والصّواب" مِصْدغَة " بالصّاد، وإن شئت قلت: " مِزْدَغَة " بالزّاي. " والزّاي تخلف الصّاد، إذا كانت ساكنة، وبعدها الدّال، يقال:" أصدقاء " و " أزدقاء "(لحن العوامّ: ٢١١، وانظر: ٢١٠/ " فُصِدَ " له، " فُزِدَ " له: ٢١٠)، ويظهر لنا أنّ سبب الإبدال الذي حدث بين الصّاد،

والزّاي، يرجع إلى الجوار الذي حدث بين الصّاد، والدّال، إذ الصّاد، صوت مهموس، مستعلٍ، مطبق، والدّال، صوت مجهور، مستفل، منفتح، وبناء على توافر هذه الصّفات في الصّاد، فقد صار أقوى من الدّال، فنزع إلى نظيره المجهور، المستفل، المنفتح، وهو الزّاي. وإحلال الزّاي محلّ الصّاد لهجة عربيّة قديمة، ذكرها سيبويه، وعدّها من باب المضارعة الصّوتيّة، فقال:" فأمّا الذي يُضارَع به الحرف الذي من مخرجه، فالصّاد السّاكنة، إذا كانت بعدها الدّال، وذلك نحو: مصدر، وأصدر، والتّصدير؛ لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة،..." (الكتاب: ٤/ ٤٧٨)، وهذا يبرّر الإبدال الذي يحدث بين هذين الصّوتين.

الصّاد، والشّين:

الصّاد، والشّين صوتان بينهما قرب في المخرج، وهما مهموسان، لكنّ الصّاد صوت، مستعلٍ، مطبق، مفخّم، رخو، والشّين صوت مستفل، منفتح مرقق، "(الأصوات اللّغويّة: ٧٤)، والصّاد بصفاته هذه أقوى من الشّين، ولعلّ التّفخيم الذي فيه، هو الذي جعلها مرققة حتّى تحوّلت إلى شين.

عثرت الدّراسة على شاهد واحد أبْدَل فيه أهل الأندلس الصّاد شينًا، وهو قول الزُّبيديّ:" ويقولون لبعض الفؤوس التي يقطعون بها الخشب:"شقور" بالشّين، قال محمّد: والصّواب:"صاقور"، والجمع:"الصّواقير". والصّقر: ضرب من الحجارة بالصّاقور"(لحن العوامّ: ١٣٧)، ولعلّ الإبدال الذي حدث بين الصّاد، والشّين في كلمة" صاقور " و" شَقُور " يرجع إلى التّأثر بالقاف المجهورة، المفخّمة، إذ دفع التفخيم الذي فيها الصّاد إلى أن تبدل شينًا، وبخاصّة أنّ الألف التي بين الصّاد والقاف حاجز غير حصين، قال سيبويه:" فإنّ الحرف السّاكن ليس عندهم بحاجز حصين" (الكتاب: ٣/ ٢٣٤).

رابعًا: المعيار الصّرفيّ:

المستوى الصّرفيّ، واحد من مستويات اللّغة العربيّة، ويتناول بناء الكلمة، من حيث هيئتها من حركة، وسكون، وعدد الحروف، وترتيبها، وما يحدث فيها من ظواهر، مثل: الإدغام، والإعلال، والإبدال.... والصّرف في الاصطلاح، بالمعنى العلميّ هو:" علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب، ولا بناء"(الحملاويّ: شذا العَرف في فنّ الصّرف، المكتبة الثّقافيّة، بيروت/ لبنان، د. ط، د. ت، ١٧).

ومن خلال القراءة في كتاب لحن العوامّ، رصدت الدّراسة سبعةً وعشرين شاهدًا من الاستعمالات، التي كان معيار حكم الزُّبيديّ عليها باللّحن، يرجع إلى علّة صرفيّة، وهو فيما ذهب إليه، لم يستند إلى رأيه الخاصّ، وإنّما رجع إلى القوانين الصّرفيّة التي تحكم سير الألفاظ، وتقلّباتها، وهذه القوانين- على اختلاف الصّرفيين في بعضها – إلا أنّها محكومة بضوابط معروفة، باستنادها إلى فكر صرفيّ عميق. وقد جاءت هذه الشّواهد تحت الأبواب الصّرفيّة الآتية: الإعلال، وعليه شاهد، واسم الفاعل، وعليه ثلاثة شواهد، واسم المفعول، وعليه ثمانية شواهد، واسم المكان، وعليه شاهدان، وصيغة المبالغة، وعليها شاهد، واسم الآلة، وعليه شاهد، والجمع، وعليه شاهدان، والتّصغير، وعليه شاهدان، وباب النّسَب، وعليه أربعة شواهد، وسنكتفي بإيراد شاهد من كلّ باب، ونشير إلى مواضع البقيّة، تجنّبًا للإطالة.

أوّلًا: الإعلال:

ويعرّفه الصّرفيّون بأنّه:" تغيير حرف العلّة للتّخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه؛ فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف"(شذا العرف: ١٣٥)، وقد رصدت الدّراسة عليه

شاهدًا واحدً، وهو قوله:" ويقولون:" لطمتُ " الخبزة، إذا صنعها بيده، قال محمّد: والصّواب:" طلمتها "، و " الطّلمة ": الخبزة بعينها، وفي الحديث أنّ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - مرّ برجل، يعالج طُلْمَةَ لأصحابه في سَفَرٍ"(لحن العوامّ: ١٣٧).

ولعلّ ممّا يُعزّز تعرّض هذه الكلمة للقلب، أن مادّة (لطَمَ)، هي مادّة أخرى موجودة في المعاجم العربيّة، لكنّه ليس من معانيها، المعنى الّذي ذهب إليه أولئك الّذين لحنوا فيها، ثم إنّ" لطم " قد وردت في معاجم اللّغة بالمعنى الذي أشار إليه الزُّبيديّ، قال ابن منظور:" الطُّلمة، بالضّم، الخُبْزة، وهي الّتي تُسمِّيها النّاس المَلّة، وإنّما المَلّة اسم الحفرة نفسها الّتي يُمَلُّ فيها، فهي الطُّلمة، والخبزة، والمليل"(انظر: لسان العرب: ٨/ ١٩٤" طلم"، وقد وردت في كتاب النّهاية في غريب الحديث بهذا المعنى، قال ابن الأثير:" أنّه مرّ برجل، يعالج طُلْمَةَ لأصحابه في سَفَرٍ" الطُّلْمَة: خبزة تُجعل في المَلّة، وهي الرّماد الحارّ، وأصل الطُّلم: الضّرب ببسط الكفّ "(النهاية: ٣/ ١٣٧).

ويمكن تفسير ما حدث في هذه الكلمة من قلب على أنّه قد خضع لقانون" الحدّ الأدنى من الجهد " فالميل لبذل حدّ أدنى من الجهد في النّطق، يقود المتكلّم إلى تغيير مواضع بعض الحروف، وتقديم بعضها على بعض تيسيرًا، وتسهيلًا للنّطق"(أبحاث في اللّغة العربيّة، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٧٣م، د. ط،: ١٣٣، ١٣٤)

ثانيًا: المشتقّات:

أوّلًا: اسم الفاعل:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثّلاثيّ على وزن فاعل، مثل: كتب كاتب، وجلس جلس، ويصاغ من فوق الثّلاثيّ على وزن مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا، وكسر ما قبل الآخر، مثل: تسامح: مُتسامِح، دحرج: مُدحرِج،...

رصدت الدّراسة عليه ثلاثة شواهد، وسنذكر واحدًا منها، ونشير للآخَرَين، أمّا الشّاهد، فهو قوله:" ويقولون: تاجر" مُرِدٌّ " و " مُخْسِرٌ " و " مُرْبِحٌ ". قال محمّد: والصّواب:" رادٌّ " و" خاسِرٌ " و " رابحٌ "؛ لأنّه من " رَدّ " و " خَسِرَ " و " رَبِحَ "، يقال: خَسِرَ خَسارة، وخَسارًا، وخَسْرًا، وخُسرانًا، ورَبِحَ رِبْحًا، ورَبَاحًا، و رَبَاحَةً".(لحن العوامّ: ١٩٣، وانظر: ١٥٦، ٢١٦). ويبدو واضحًا أنّ الزُّبيديّ قد احتكم إلى القاعدة الصّرفيّة في بناء اسم الفاعل من الفعل الثّلاثيّ.

ثانيًا: اسم المفعول: يصاغ اسم المفعول من الفعل الثّلاثيّ على وزن مفعول، مثل: كتب مكتوب، وقرأ مقروء، ويصاغ من فوق الثّلاثيّ على وزن مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا، وفتح ما قبل الآخر، مثل: استخرج: مُستخرَج، عذّب: مُعذَّب،...

وقد رصدت الدّراسة عليه ثمانية شواهد، وسنذكر واحدًا منها، ونشير للبقيّة، أمّا الشّاهد، فهو قوله:" ويقولون: فلان" مذهول" العقل، قال محمّد: والصّواب:" ذاهل "، يقال: ذهل الرّجل، ودُهِلَ يذْهل دُهُلًا، وأذهله الأمر حتّى دُهِل. والدُّهُول: النّسيان"(لحن العوامّ: ١١٣، وانظر: ١٠٧، ١٣١، ١٦٣، ١٩٢، وفيها شاهد آخر، ٢٠٣، ٢٠٤)، ويظهر أنّ الزُّبيديّ قد حكم على هذا الاستعمال بأنّ اللّحن فيها يردّ إلى الخلط بين الأبنية الصّرفيّة عند أهل الأندلس.

ثالثًا: اسم المكان:

ويسمّيه سيبويه:" اسم الموضع" (٤/ ٨٧)، ويصاغ اسم الزّمان، والمكان من الفعل الثّلاثيّ على وزن" مفْعَل " و " مفعِل "، مثل: لعب ملْعَب، ورجع مرْجِع، ويصاغ من فوق الثّلاثيّ على وزن اسم المفعول، مثل: استخرج مستخرَج، وقد رصدت الدّراسة عليه شاهدين، وسنذكر واحدًا، ونشير للآخر، أمّا الشّاهد، فهو قوله:" يقولون لمن أقعد عن

المشي، والقيام من علّة، أو خِلْقَة" مَقْعَد " بالفتح، والصّواب:" مُقْعَد" بالضّمّ؛ لأنّه مُفْعَلٌ من أقْعَدَه الله، قال أوس بن حجر:

لَعَمْرُكَ ما مَلّت ثواءَ ثويَّهَا حَلِيْمَة إذْ أَلْقى مَرَاسِيَ مُقْعَد

ويقولون لِلضّفادع: مُقْعَدَات؛ لأنهّنّ لا ينهضن إلا تَقَافُزًا، فكأنّهنّ أُقْعِدْنَ، قال الشّمّاخ:

تَوَجَّسْنَ واسْتَيْقَنَّ أنْ ليس حاضرًا على الماء إلّا المُقْعَدَاتُ القوَافِزُ

(لحن العوامّ: ١٤٩، ١٥٠، وانظر: ١٧٨).

رابعًا: صيغة المبالغة:

تأتي صيغة المبالغة في اللّغة العربيّة على عدد من الأوزان، وهي:" صيغ تدلّ على الحدث، ومن وقع منه، أو اتّصف به؛ أي إنّها تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل، ولكن على وجهٍ من المبالغة، والتّكثير"(انظر: مدخل إلى الصّرف العربيّ: يوسف السّحيمات. مركز يزيد للنّشر، الكرك/ مؤتة، ط٣، ٢٠١٥م، ١١٥)، وقد رصدت الدّراسة شاهدًا واحدًا عليها، إذ جاء على وزن(مُفْعَال)، وهو وزنٌ أنكره الزُّبيديّ؛ لعدم وجوده في أوزان المبالغة المعروفة، وصحّحه على وزن (مِفْعَال)إذ قال:" ويقولون: غلامٌ " مُطْوَاع " للذي شأنه الطَّوْع، ويسمّون المسمّى كذلك، قال محمّد: والصّواب:" مِطْوَاع " بكسر أوّله، على مثال: مِفْعَال. وليس شيء في الكلام على مثال: مُفْعَال بضمّ الميم، ويقولون رجل" مِطْوَاع " و" مِطْوَاعة "، قال المتنخّل الهُذليّ:

إذا سُدْتَه سُدتَ مِطْوَاعة وَمَهْمَا وَكَلْتَ إليه كَفَاهْ

(لحن العوامّ: ١٦٤).

خامسًا: اسم الآلة:

ويسمّيه سيبويه:"اسم ما عالجت به"(الكتاب: ٤/ ٩٤، ٩٥). وهو اسم مصوغ من مصدر ثلاثيّ، لما وقع الفعل بواسطته. وله ثلاثة أوزان: مِفْعَال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة،(انظر: شذا العرف: ٨٣)، وعليه شاهد واحد عند الزّبيديّ، وهو قوله:" ويقولون للحبل الّذي يقاد به الدّابّة:" مَقْوَد "، قال محمّد: والصّواب:" مِقْوَد" و"مِقْوَاد "، والجمع:"مَقَاود" و "مَقَاويد"، ولا أعلم في كلام العرب:" مَفْعَل " من المعتلّ"(لحن العوامّ: ١٢٢).

ثالثًا: الجمع:

ينقسم الاسم في اللّغة العربيّة من حيث الجمع ثلاثة أقسام، هي: مذكّر سالم، ومؤنّث سالم، وجمع تكسير،(انظر: شذا العَرف: ٩٤)، ولكلّ واحد منها، ضوابط، وقواعد، معروفة عند النّحاة. وقد رصدت الدّراسة أربعة شواهد عند الزُّبيديّ، هي قوله:" ويقولون للبستان الّذي يُحْظَرُ عليه:" جِنَان "، ويجمعونه على:" أَجَنَّة "، قال محمّد: وذلك خطأ؛ لأنّ " أَجَنَّة " أفعَلَة، وأفْعَلة لا يكون من أبنية الجمع؛ فأمّا " أَجِنَّة " بالكسر، فجمع الجنين. قال - عزّ وجلّ-:"وإذ أنتم أجِنَّة في بطون أمّهاتكم" سورة النّجم/٣٢، والصّواب:" جَنَّة "، ثمّ يجمع على " جنان " ، مثل:" ضَبَّة " و" ضِبَاب "، وليس " الجِنان " بواحد، ولا يجوز أن يكون" أَجِنَّة " جمع " جِنان "، فيكون جمعًا للجمع؛ لأنّ "أَجِنَّة " أفْعِلَة، وأفْعِلَة لأدنى العدد، ولا يكون جمعًا للجمع الكثير".(لحن العوامّ: ١٤٩)، ويظهر أن حكمه على هذا الاستعمال قد خضع لعمليّة القياس الّذي كان يرجع إليه الزُّبيديّ كثيرًا في أحكامه، وأمّا الشّاهد الثّاني، فقوله: "ويقولون لجمع القرية:" قَرَايَا"، قال محمّد: والصّواب:" قُرَىً " و"قَرْيَات"، قال - عزّ وجلّ -:" لتنذر أمّ القرى ومن حولها" سورة الشّورى/ ٧، وقد حكم على هذا الاستعمال بالخطأ، لكنّه التَمَسَ لمستعمليه العذر، إذ قال:" وكأنّهم تابعوا في الجمع من شدّد" القريَّة "،

وذلك خطأ(لحن العوامّ: ١٩٥، وفيه شاهد آخر، وهو قوله: ويقولون: لزم النّاس " مَصَافَهُم "، فيخففون، قال محمّد: والصّواب: " مَصَفَّهُم " و " مَصَاقَّهُم "(لحن العوامّ: ١٩٥، وانظر: ٢٠٥، قال: " ويقولون:" غَمْد " ويجمعونه على:" أغْمِدَة "، والصّواب:" غِمْد " بالكسر. والجمع:" أغْماد ").

رابعًا: التّصغير:

التّصغير ظاهرة صرفيّة، ألحقها بعض الصّرفيّين بالمشتّقات؛ لأنّه وصف في المعنى(شذا العَرف:١١٢)، وهو:"حكم يلحق الأسماء دون الفعل، والحرف"(ثمار الصّناعة: ١٧٠) وهو:" تغيير مخصوص، ومن فوائده: التّقليل، والتّحقير، والتّقريب، وغيرها"(شذا العَرف: ١١٢)، وقد رصدت الدّراسة عليه في لحن العوامّ ثلاثة شواهد، هما قوله:" ويقولون في تصغير ضَيْعَة:" ضُوَيْعَة "، ويجمعونها على" ضِيَع "، قال محمّد: والصّواب:" ضُيَيْعَة "، وإن شئت قلت:" ضِيَيْعَة " بكسر أوّله، وكذلك كلّ ما كان أصله الياء من هذا المثال، ونحوه، والجمع:" ضِيَاع "(لحن العوامّ: ١٩٦، وانظر الشّاهد الثاني: ٢٠٥، والثالث: ١١١، إذ قال:" والقاف تخلف الهاء في الأسماء الفارسيّة، إذا عُرِّبَت، إذ ذكر أنّ تصغير بُرَيْق أصله بُريْه في الفارسيّة)، ولعلّه في هذا قد نظر إلى الأصل الذي يرجع إليه أصل الكلمة، وبخاصّة أنّهم يقولون:" واعلم أنّ التّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها" (شذا العَرف: ١١٦). وإذا كان الأمر كذلك، فالخطأ في تصغيرهم هذه الكلمة، هو إبدالهم الياء الأصليّة في" ضيعة " واوًا" ضويعة "، دون علّة، إذ الأصل فيها أنّها ياءٌ، بقيت على حالها على وفق الضّوابط الصّرفيّة، ووقع بعدها ياء التّصغير؛ لتصير على وزن فُعَيْلة.

خامسًا: النّسب:

وقد سمّاه سيبويه " باب الإضافة، وباب النّسب" (الكتاب: ٣/ ٣٣٥)، وهو: اسم تلحقه ياءٌ مشدّدة، مكسور ما قبلها؛ لتدلّ على ضرب من العلاقة بين ذلك الاسم، والصّيغة الحادثة"(مدخل إلى الصّرف العربيّ: يوسف السّحيمات: ٢٢٩)، وقد رصدت الدّراسة عليه ثلاثة شواهد، رجع فيها الزُّبيديّ إلى ضوابط النّسب المعروفة عند الصّرفيّين، نذكر واحدًا منها، ونشير إلى الآخرَيْن، أمّا الشّاهد، فقوله:" ويقولون لبائع الحنّاء:" حِنِّيّ "، وقد " حَنَّنَ " يديه. قال محمّد: وذلك كلّه خطأ. والحنّاء: اسم ممدود مهموز، واحدته:" حِنّاءة ". ويقال: حَنَّأت يديه بالحنّاء، وهذا حِنّاء حسن الصّباغ، ويُنْسَبُ إليه: " حِنَّائيّ "(لحن العوامّ: ١٠١، ١٠٢ ، وانظر: ١٥٩، ١٨٠)، وهو بذا يسير على القاعدة الصّرفيّة الّتي تقول:" واعلم أنّك إذا أضفت (نسبت) إلى ممدود منصرف، فإنّ القياس، والوجهَ أن تقرّه على حاله؛ لأنّ الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنّ الهمزة تجري على وجوه العربيّة غير معتلّة مبدلة" (الكتاب: ٣/ ٣٥١).

المبحث الخامس: المعيار النّحويّ:

لا شكّ في أنّ الوقوع في اللّحن، هو السّبب وراء اهتمام العلماء بالتّأليف في النّحو العربيّ، إذ كانوا حِراصًا على عدم وقوع النّاس فيه؛ خوفًا على وصوله للقرآن الكريم، وقد بلغ الأمر في اهتمام الأمراء بسلامة أحاديثهم من اللّحن أن قال أحدهم:" أكاد أضرس، إذا سمعت اللّحن"(الأضداد: ٢٤٥).

ولقد وقع العامّة في الأندلس في شَرَكِ اللّحن، كغيرهم من أبناء العرب، إذ رصدت الدّراسة عددًا من الشّواهد الّتي كان معيار الحكم عليها عند الزُّبيديّ يرجع إلى النّحو، ومن ذلك، قوله:" ويقولون: جاء القوم " مَعَدا " فلان. قال محمّد: والصّواب:" ما عدا فلانًا". و "عدا" و "خلا " فعلان يستثنى بهما، تقول: جاؤوني عَدَا زيدًا، وخلا أباك، ويدخل عليهما " ما "، فتقول: ما عدا زيدًا، وما خلا أباك"(لحن العوامّ: ١٧١)، ويظهر لنا أنّ الزُّبيديّ قد

تنبّه إلى اجتزاء الحركة في نطق هذه الكلمة عند أهل الأندلس، إذ لا نشكّ في أنهّم يكتبونها" ما عدا " لكنّهم ينطقونها" مَعَدَا "، ولعلّ ذلك قد تغشّاها بسبب كثرة استعمالها حتى أنّها قد تعرّضت لما يعرف بـ" بلى الألفاظ "، إذ إنّ " من الحقائق المقرّرة عند المحدثين من علماء اللّغات، أنّ كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقصّ أطرافها، تمامًا كما تبلى العملات المعدنيّة، والورقيّة، التي تتبادلها أيدي البشر".(التّطوّر اللّغوي مظاهره، وعلله، وقوانينه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي/ القاهرة، دار الرّفاعي/ الرّياض، مطبعة المدنيّ/ القاهرة، د. ت: ١٣٥)، وقد أشار ابن جنّي إلى مثل هذا، إذ قال:" هذا اللّفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغيّيرًا،.." (المحتسب في تبيين وجوه القراءات، والإيضاح عنها، ابن جنّيّ، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ.: ١/ ٣٧). وهذا الاستعمال نسمعه اليوم كثيرًا على ألسنة النّاس، فيقولون: كلّهم حضروا " مَعَدَا " فلان، و" ما عدا" هذه ، وأختاها: " خلا "، و" حاشا " لها أحوال عند النّحاة، إذ تكون فعلًا مرّة، وحرفًا مرّة أخرى (للزّيادة: انظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٤٣٨).

ومنها كذلك، قوله:" ويقولون في النّداء:" أيّ فلان " فيشدّدون، حتّى قال بعض شعرائهم:

متّ قبلَ المَمَات أيّ بَنَاتِي

قال محمّد: والصّواب:" أيْ فلان " بالتّخفيف. والعرب تنادي الاسم غير المندوب، بخمسة أحرف، يقولون: يا زيدُ، وأي زيدُ، وآي زيدُ، وأزيدُ، وآ زيدُ "(لحن العوامّ: ١٧٦).

ومن كذلك، قوله:" ويقولون:" أزجلت " الدّابّة بجنينها، إذا رمت به، قال محمّد: والصّواب:" زَجَلتْ " به، إذا رمته لغير تمام، و "الزَّجَلُ " الرّمي، يقال: زَجَلْتُ بالشّيء، إذا قذفتُ به"(لحن العوامّ: ١٨١). والزُّبيديّ في هذا الشّاهد يتحدّث عن ظاهرة التّعدّي، واللّزوم في الدّرس النّحويّ، ويرى أنّ الفعل" زَجَلَ " يتعدّى إلى مفعوله بنفسه، ولا يحتاج لواسطة(وانظر مثل هذا الشّاهد: ٢١٤، الفعل: " وهب "، وقد عزّز ما ذهب إليه بقوله:" لا يتعدّى " وهب " إلّا بحرف جرّ، هكذا ذكر سيبويه).

ومنه أيضًا، قوله:" وكذلك قولهم فيه تبارك وتعالى:" هذه صفة ذاته" و" هو مباينٌ بالذّات "، قال محمّد: ولا يجوز أن يلحق الألف، واللّام (ذو) ولا (ذات)، في حال إفراد، ولا تثنية، ولا جمع، ولا تضاف إلى المضمرات. وإنّما تقع أبدًا مضافة إلى الظّاهر؛ ألا ترى أنّك لا تقول: (الذّو) ولا (الذّوَان) ولا(الذّوُون) ولا (الذّات) ولا (الذّوَات) ولا (ذُوك) ولا (ذوهُ) ولا (ذوهما) ولا (ذُوهُن) ولا (ذَوَاتها)، ولا تقول: (مررت بذيه) ولا (بِذِيكَ).

(لحن العوامّ: ٦٩)، والعلّة في هذا :" أنّها جاءت(ذو) وُصْلَةً إلى وصف الأسماء بالأجناس" (طاهر بن أحمد بن بابشاذ(٤٦٧هـ- ١٠٧٧م)، شرح المُقَدِّمَة المُحْسِبة في علم النّحو، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م، ٢/ ١٢٣، ١٢٤)، وقد ذكر الزُّبيديّ شواهدَ كثيرة على لحن أهل الأندلس في النّحو، جاءت من حيث الكثرة بعد الشّواهد الصّوتيّة، انظر: لحن العوامّ: الصّفحات: ١٧٢، ٢٠٩، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٤، ٢٩١، وغيرها من الشّواهد).

المبحث السّادس: المعيار اللّغات (اللّهجات)، والمعجميّ، والدّلاليّ:

الذي لا خلاف عليه أنّ اللّهجات تحتلّ مكانة كبيرة في الاستعمال اللّغويّ عند العرب، ووجودها على ألسنة مَنْ عرفها، لا يعني أنّها ستأخذ مكان العربيّة.

وقد أولع الدّارسون منذ القدم بدراسة اللّهجات، وأعطيتْ مساحة كبيرة من البحث، ابتداءً من القرآن الكريم، وانتهاءً باستعمال النّاس إلى يومنا هذا،(للزّيادة: انظر: عبده الرّاجحي: اللّهجات في القرآن الكريم، أنيس، إبراهيم: في اللّهجات العربيّة، المكتبة الإنجلو

مصريّة، القاهرة، ط٦، ١٩٨٤م. الجنديّ، أحمد علم الدّين: اللّهجات العربيّة في التّراث، الدّار العربيّة للكتاب، ١٩٨٣م، عبد الحميد صبحي: اللّهجات العربيّة في معاني القرآن للفرّاء، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، مطر، عبد العزيز: لهجة البدو في السّاحل الشّماليّ لجمهوريّة مصر العربيّة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م، وغيرها، ...).

ولمّا كان أمرها كذلك، فقد دعت إلى الوقوف عند خصائصها، والاجتهاد في ردّها إلى أصولها العربيّة، ثمّ إنّ هذه اللّهجات تُعدّ ظاهرة اجتماعيّة، تتأثّر بالمجتمع، ونظمه" (انظر: الأصالة العربيّة في لهجات الخليج: مطر، عبدالعزيز، دار الكتاب للتّوزيع، والنّشر، الرّياض، ١٩٨٥م، ١٤، بتصرّف)، ولعلّ هذا يجعلها مدخلاً لدراسة عادات المجتمعات وتقاليدها، في كلّ ممارساتها في الحياة، زيادةً على أنّها تمثّل تطوّرًا تاريخيًّا للّغة أهلها، ولا بأس في الوقوف عند هذا التّطوّر قبل أن يُصَاب بجديد، ينقله إلى تطوّرات أخرى، لا سيّما أنّ التّطوّر يختلف من مرحلة إلى أخرى.

ومن خلال كتاب لحن العوامّ تبيّن أنّ الزُّبيديّ كان مهتمًّا باللّهجات العربيّة القديمة، وكان يأخذ بها – أحيانًا – في تصويبه، ويتركها – أحيانًا – أخرى، وقد اعتمد المعيار اللّهجيّ في الحكم على بعض الاستعمالات عند أهل الأندلس، وهو في هذا الاعتماد محقّ، ولم يجانب الصّواب، إذ استند إلى دور اللّهجة في قبول كلمة دون أخرى، ولا أحد ينكر أنّ بعض الاستعمالات اللّهجيّة، ذات أصول عربيّة، تغشّت لسان قبيلة دون غيرها، أو أكثر، ولو أنّها بُحِثت؛ لتبيّن أنّها امتداد لنمط لغويّ فصيح. وقد احتوى كتابه عبارات تدلّ على بالغ اهتمامه باللّهجات، وعرضها على أهل اللّغة، إذ يقول:" وأخبرني " أبو عليّ " أنّه يقال لِنِصَاب القدوم: الفعال، ولم أسمع بهذا من غيره، ولا رأيته لأحد من اللّغويّين "(لحن العوامّ: ١٤١).

ومن الشّواهد التي رصدتها الدّراسة، ما يأتي:

قوله:" ويقولون لثوب من ملابس النّساء: " قَرْقَلٌ " بالتّشديد، قال محمّد: والصّواب:" قَرْقَلٌ " خفيف. وعامّة أهل المشرق، يقولون:" قَرْقَرٌ " بالرّاء، وذلك خطأ"(لحن العوامّ: ٢٠١).

ولقد أكثر الزّبيديّ من قوله:" وهي شاميّة،(٢١٠) وهو من كلام أهل الشّام (١٦٦)، وأكثر ما يتكلّم بهذا أهل الشّام، وأهل الثّغور "(١٣٧)، وعامّة أهل المشرق، يقولون(١٥٤، ١٥٥)، و:" أكثر من يتكلّم بهذا أهل الشّام، وأهل الثّغور" (١٣٧).

ومنها، قوله:" ويقولون للزّئبق:" زُاوُوق "، قال محمّد: والصّواب:" زَاوُوق "، وهي لغة مدنيّة؛ يقولون:" زَوَّقْت البيت؛ لأنّ الزّئبق يدخل في التّصاوير، وهو الزّاوُوق"(لحن العوامّ: ١٩٠)، ولا شكّ في أن الزُّبيديّ يعني بقوله:" وهي لغة مدنيّة، أي من لغة أهل الحضر، وليست من لغة أهل البادية، ومنها قوله:" ويقولون لواحدة الكُلَى:" كَلْوَة " قال محمّد: والصّواب:" كُلْيَة "، تقول: كَلَيْتُه، إذا أصبت كُلْيَتَه، فهو مَكْلِيٌّ، وزعم بعض اللّغويّين أنّ أهل اليمن يقولون: كُلْوَة بالواو، وذلك مردود"(لحن العوامّ: ١١٤).

ومنها أيضًا، قوله:" ويقولون:" مَرْعِزٌ " بفتح أوّله. قال محمّد:" والصّواب:" مِرْعِزّ "، هكذا قال سيبويه بالكسر فيه. وفيه لغات: يقال: " مِرْعِزَّى " على مثال:" مِفْعِلَّى "، من العرب من يقول:" مِرْعِزّاء " فيخفف، ويمدّ، ومنهم من يقول:" مَرْعِزّاء ". وهي نبطيّة، معرّبة، وأصلها:" مِرْنِزَّاء"(لحن العوامّ: ١٩١، ١٩٢، وانظر كتاب سيبويه: ٢/ ٢٥٣،، ٣٥٤).

النّتائج:

خلُصت الدّراسة إلى النّتائج الآتية:

- لم تأخذ الفوضى أيّ مساحة من عمله، وإنّما قسّم كتابه ثلاثة أقسام بحسب اعتبارات ثلاثة.
- تبيّن أنّ المعيار الصّوتيّ كان أكثر المعايير الّتي استند عليها الزُّبيديّ في حكمه على لحن العوامّ، تلاه المعيار النّحويّ.
- كان الزُّبيدّي يذكر- أحيانًا- أكثر من معيارٍ، مثل: الشّعر، والنّثر، ولغات(اللّهجات)؛ للتّدليل على الصّواب، وفي هذا حرص شديدٌ لديه على الدّقة، والضّبط، والإتقان.
- وجاهة كثير من التّعليلات اللّغويّة الّتي وردت في الكتاب، وقد توافقت هذه التّوجيهات مع الدّرس الحديث، مثل: باب التّوهّم(القياس الخاطئ).
- لم يكن الزُّبيديّ كثير الاستطراد، كما كان غيره ممّن ألف في هذا اللّون من المؤلّفات.
- كان يربط بين الاستعمالات في البيئات العربيّة.
- لم يحتفل بالمسائل الأدبيّة، لكنّه أشار إلى قليل من المسائل النّحويّة، والصّرفيّة، والبلاغيّة، وغيرها.
- ولوعه بالقياس، وبخاصّة تلك الألفاظ المتعلّقة بصفات الله، أو تلك الشّواهد المسموعة على الظّاهرة الصّوتيّة الّتي عالجها الكتاب، أو الأخذ بما سمع في معاني الألفاظ.
- كان يأخذ بالأفصح، ويرفض ما عداه.
- كلّ الكلمات الّتي ذكرها في القسم الأوّل، كان يذكر الخطأ، ثمّ يقول: والصّواب، إلّا كلمة " الحناء " ص: ١٠١)، فقد ذكرها، وقال: وهذا كلّه خطأ، لكنّه لم يقل: والصّواب، وإنّما تحدّث عنها حديثاً. زاد على صفحتين، ويبدو أنّ في هذا سهواً منه عن المنهج الّذي سار عليه في دراسته.

Abstract

Criteria for judging errors in Abū Bakr al-Zubaydī Laḥ n al-ʻawāmm (dialectical speech errors) (٣١٦ H – ٣٧٩ H)

By Omar Al Soudi

And Abdulrahman Eyal Awwad

The current study investigates the criteria set by Abū Bakr al-Zubaydī in the book entitled Laḥ n al-ʻawāmm to judge the dialectical speech errors which the Andalusian writers and intellectuals made. For that purpose, we read the book and extracted the criteria mentioned in it. The criteria, which were of different linguistic levels, were based on: the Holy Quran, prophetic Hadiths and aphorisms selected from the works of prominent Arab writers: poetry and prose (languages and dialects).

The precision and accuracy of al-Zubaydī's judgements spring from his extensive knowledge and experience, and from the availability of the resources he referred to in his book. Among the books he cited are: Al-Kitab by Sibawayh, Laḥ n al-ʻaāmma by Al-Sajestani, Islah Al-Mantiq by Ibn Al-sikeet, Adab Al-Katib by Ibn Qutaybah, Al-Amali by Al-Qali, Meanings of the Holy Quran by Al-Nahhas, Al-Fasih by Al-Tha'alab, Kitab AL-Nabaat by Abu Hanifa.

Keywords: Criteria, Laḥ n al-ʻawāmm, al-Zubaydī, lahn, use, phonetic roles

الهوامش

(١) وفيّات الأعيان: ٧/٤

(٢) يقول ابن خلكان:" والزُّبيديّ بضم الزّاي، وفتح الباء الموحدة، وسكون الياء من تحتها، وبعدها دال مهملة، وهذه النّسبة إلى زبيد، واسمه منبه بن سعد العشيرة بن مذحج.(توثيق)

(٣) وفيّات الأعيان: / ، وانظر: الوافي بالوفيّات: ٢/ ٨١٣.

(٤) السّابق: / .

(٥) شذرات الذّهب: ٣/ ٩٣.

(٦) أنباه الرّواة: ٣/ ١٠٨.

(٧) يتيمة الدّهر: ٢/ ٦١، وانظر: وفيّات الأعيان: ٤/ ٣٧٣..

(٨) تاريخ علماء الأندلس: ١/ ٣٨٣، وانظر: وفيّات الأعيان: ٤/ ٧.

(٩) جذوة المقتبس: ٢٠.

(١٠) مطمح الأنفس: ٥٣.

(١١) تاريخ الأدب العربيّ: ٢/ ١٣٣.

(١٢) مرآة الجنان: ٢/ ٤٠٩.

(١٣) لحن العامّة: المقدمة: ٧ .

ثبت المصادر، والمراجع

١- أبحاث في اللّغة العربيّة، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٧٣م، د. ط.

٢- اتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد: الآلوسي، محمود شكريّ،

٣- ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو، يحيى الشّاوي، تقديم، وتحقيق: عبد الرّزاق عبد الرّحمن السّعديّ، العراق / الرّماديّ، دار الأنبار للطّباعة، والنّشر، مطبعة النّواعير. ١٩٩٠م.

٤- انظر: الأصالة العربيّة في لهجات الخليج: مطر، عبد العزيز، دار الكتاب للتوزيع، والنّشر، الرّياض، ١٩٨٥م).

٥- الأصوات اللغوية: د. ابراهيم أنيس، دار وهدان للطباعة والنشر، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية / القاهرة، ط ٥، ١٩٧٩ م.
٦- الأضداد: ابن الأنباريّ، محمّد بن قاسم، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م).
٧- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي / القاهرة، دار الرّفاعي / الرّياض، مطبعة المدنيّ / القاهرة، (د. ت).
٨- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٩٦٧م.
٩- عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ(٩١١هـ-١٥٠٥م)، الاقتراح في علل أصول النّحو، تحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، جدّة، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٠- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، جمال الدّين عليّ بن يوسف القفطي(٦٤٦هـ-١٢٤٨م)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.
١١- البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر(٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الجيل / بيروت (د. ت).
١٢- تاريخ الأدب العربيّ:
١٣- تاريخ العلماء، والرّواة في الأندلس: ابن الفرضيّ، تحقيق: عزّت العطّار، القاهرة، ١٩٥٤م.
١٤- تفسير القرطبيّ: القرطبيّ، أبو عبد الله، محمّد بن أحمد، ٦٧١هـ. ط٢، تحقيق: أحمد عبد العليم البردونيّ، القاهرة/ دار الشّعب).
١٥- ثمار الصّناعة في علم العربيّة، الحسين بن موسى، الجليس النّحويّ، ٤٩٠هـ، حققه، وقدّم له: حنّا حدّاد، منشورات وزارة الثّقافة، الأردنّ ط١، ١٩٩٤م).
١٦- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الحميديّ، تحقيق: محمّد بن تاويت الطّنجيّ، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
١٧- الحديث النّبويّ الشّريف في النّحو العربيّ: د. فجال، محمود،
١٨- الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح، ٢٩٣هـ، حققه: محمّد علي النّجّار، ط٢، د. ت.
١٩- دروس في علم أصوات العربيّة: جان كانتينو، نقله إلى العربيّة: صالح القرمادي، الجامعة التّونسيّة / مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ١٩٦٦م.
٢٠- شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدّين، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)، عالم الكتب/ بيروت، (د. ت).
٢١- سرّ صناعة الإعراب: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، د. ت، د. ط.
٢٢- الحملاويّ، أحمد: شذا العَرف في فنّ الصّرف، المكتبة الثّقافيّة، بيروت/ لبنان، د. ط،
٢٣- شذرات الذّهب:
٢٤- الشّواهد والاستشهاد في النّحو: د. علوان، عبدالجبّار،
٢٥- الفائق في غريب الحديث: الزّمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ و محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر / بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٧٩م.
٢٦- انظر: أنيس، إبراهيم: في اللّهجات العربيّة، المكتبة الإنجلو مصريّة، القاهرة، ط٦، ١٩٨٤م.
٢٧- عبابنة، يحيى: القراءات القرآنيّة، رؤى لغويّة معاصرة، دار الكتاب الثّقافيّ، إربد، د. ط، ٢٠١٨م).
٢٨- الكتاب: سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، ١٧٦هـ، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت).
٢٩- لسان العرب: ابن منظور: ٧١١هـ، تحقيق: أمين محمّد عبد الوهّاب، ورفيقه، دار إحياء التّراث العربيّ، مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت/ لبنان، ط٣، ١٩٩٩م).
٣٠- عبده الرّاجحي: اللّهجات في القرآن الكريم،

٣١- عبد الحميد صبحي: اللّهجات العربيّة في معاني القرآن للفرّاء، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
٣٢- الجنديّ، أحمد علم الدّين: اللّهجات العربيّة في التراث، الدّار العربيّة للكتاب، ١٩٨٣م،
٣٣- مطمح الأنفس، ومسرح التأنّس في ملح أهل الأندلس، الفتح بن خاقان، مطبعة الجوائب، القسطنطينيّة، ١٣٠٢هـ.
٣٤- المحتسب في تبيّين وجوه القراءات، والإيضاح عنها، ابن جنّيّ، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٣٥- المدخل إلى علم الأصوات " دراسة مقارنة ": صلاح الدّين صالح حسنين، دار الاتّحاد العربيّ للطّباعة / القاهرة، ط١، ١٩٨١م.
٣٦- مناهج البحث في اللّغة: تمام حسان، دار الثّقافة / الدّار البيضاء – المغرب، ١٩٧٩م.
٣٧- المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة: د. عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة / بيروت، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
٣٨- لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر، دار الكاتب العربيّ للطّباعة، والنّشر/ القاهرة، ١٩٦٧م.
٣٩- مطر، عبد العزيز: لهجة البدو في السّاحل الشّماليّ لجمهوريّة مصر العربيّة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م).
٤٠- من تاريخ النّحو، الأفغانيّ، سعيد: دار الفكر للطّباعة، والنّشر، والتّوزيع، بيروت/ لبنان، ١٩٧٨م،
٤١- موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف: الحديثي، خديجة،
٤٢- النّهاية في غريب الحديث، والأثر: ابن الأثير، مجد الدّين، المبارك بن محمّد (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزّاوي، ومحمود محمّد الطّناحي، دار الفكر للطّباعة والنّشر، والتّوزيع، بيروت/ لبنان، ١٣٨٣هـ– ١٩٦٣ م.
٤٣- الوافي بالوفيّات: صلاح الدّين خليل الصّفديّ(٧٦٤هـ- ١٣٦٣م)، طبعة إسطنبول.
٤٤- وفيّات الأعيان:
٤٥- مدخل إلى الصّرف العربيّ: يوسف السّحيمات. مركز يزيد للنّشر، ، الكرك/ مؤتة، ط٣، ٢٠١٥م.
٤٦- النّظام اللّغوي للهجة الصّفاويّة في ضوء الفصحى واللّغات السّاميّة: يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة / عمادة البحث العلميّ، ط١، ١٩٩٧م
٤٧- يتيمة الدّهر في شعراء أهل العصر: الثّعالبيّ، دمشق، ١٣٠٤هـ.